

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر سى أى بى - CIB "شركة مساهمة مصرية"

على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات

كما تم إصدارها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات

الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر سى أى بى - CIB "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة البنك التجارى الدولى - مصر سى أى بى - CIB "شركة مساهمة مصرية" (البنك) عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والذى تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التأكد من الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها. كما تتضمن مسئولية الإدارة كذلك تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظم وإجراءات رقابة داخلية ملائمة لأغراض إعداد التقرير.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج بتأكد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وعرضه وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التى قمنا بها.

قد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام التأكد رقم (٣٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهنى بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده وعرضه فى كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيدات معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد وعرض التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للإلتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الإلتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك كلما أمكن ذلك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً لمحتويات التقرير القابلة للقياس.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق. ولم تشمل إجراءاتنا الجوانب غير الكمية أو مدى فاعلية أو صحة أو اكتمال أمور مثل إجراءات الإدارة للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير إسبافاً لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للإلتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الإلتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الإلتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفي ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة البنك التجارى الدولى مصر "شركة مساهمة مصرية" على الإلتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ المرفق لم يتم إعداده وعرضه فى جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة فى ١١ فبراير ٢٠٢٤



حسام محمد هلال
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "١٤٧"
Baker Tilly محمد هلال ووحيد عبدالغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

مراقبا الحسابات



فريد سمير فريد
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٢١٠"
صالح وبرسوم وعبد العزيز - Grant Thornton
محاسبون ومراجعون

البنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي) ش.م.م
تقرير حوكمة الشركات المُقيدة بالبورصة
2023



بيانات عن الشركة المُقيدة

اسم الشركة		البنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي CIB) ش.م.م	
غرض الشركة		القيام بأعمال البنوك التجارية بغرض مساعدة التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة في جمهورية مصر العربية	
المدة المحددة للشركة	1986	تاريخ القيد بالبورصة	1995/2/2
القانون الخاضع له الشركة	<ul style="list-style-type: none"> قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017 القانون رقم 43 لسنة 1974 والمعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977 وتعديلاتهما 	القيمة الاسمية للسهم	عشرة جنيهات مصرية
آخر رأس مال مُرخص به	100,000,000,000 جنيه مصري	آخر رأس مال مُصدر	30,195,010,000 جنيه مصري
آخر رأس مال مدفوع	30,195,010,000 جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	رقم الترخيص 69826 تاريخ الترخيص 1986/5/8
اسم مسئول الاتصال	ياسمين حميدة - مدير علاقات المُستثمرين نيللى الزينى - مسؤول أول علاقات المُستثمرين		
البريد الإلكتروني	Yasmine.hemeda@cibeg.com Nelly.elzeneiny@cibeg.com		
عنوان المركز الرئيسي	برج النيل الإداري-21/23 شارع شارل ديغول-الجيزة صندوق بريد 2430 القاهرة		
أرقام التليفونات	37472159/37471349	أرقام الفاكس	36323570
الموقع الإلكتروني	www.cibeg.com		



2	بيانات عن الشركة المفيدة
5	الجمعية العامة للمساهمين
6	هيكل الملكية في 31 ديسمبر 2023
7	مجلس الإدارة
7	تشكيل مجلس الإدارة
9	نيذة عن أعضاء مجلس الإدارة
16	دور مجلس الإدارة الإشرافي ومسئوليته
16	أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة
17	أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي
18	أبرز مسؤوليات الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
19	أبرز مسؤوليات أمين سر المجلس
20	لجان مجلس الإدارة
20	تشكيل اللجان
21	سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه
22	لجنة المراجعة
23	لجنة الحوكمة والترشيحات
24	لجنة المراتب وتقدير المزايا
24	لجنة المخاطر
26	لجنة العمليات والتكنولوجيا
26	لجنة الاستدامة
28	اللجان التنفيذية
28	اللجنة التنفيذية
28	اللجنة العليا للإقراض والاستثمار
28	لجنة القروض والاستثمارات المتعثره
28	لجنة إدارة المخاطر
29	البيئة الرقابية
29	قطاع المراجعة الداخلية
30	إدارة المخاطر
31	إدارة الالتزام
34	إدارة الحوكمة
35	مراقبي الحسابات
36	الإفصاح والشفافية
36	المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي
37	أدوات الإفصاح
37	التقرير السنوي
37	تقرير مجلس الإدارة
37	تقرير الإفصاح
37	الموقع الإلكتروني
37	المخالفات الصادرة على البنك خلال العام 2023:
38	علاقات المستثمرين
39	المواثيق والسياسات
39	ميثاق الأخلاق والسلوك المهني
39	سياسة تعارض المصالح
39	الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش في بيئة العمل Workplace Anti-Harassment Policy
39	سياسة إدارة المواهب Talent Management Policy
39	سياسات التمويل المستدام
39	سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة Whistleblowing Policy



- 40..... سياسة مكافحة الرشوة والفساد.
- 40..... سياسة التواصل مع الرقيب.
- 40..... سياسة مخاطر السلوك.
- 40..... سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة.
- 40..... سياسة الإفصاح.
- 41..... المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- 41..... التمويل المستدام (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) في البنك التجاري الدولي.
- 44..... الأنشطة الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع.



الجمعية العامة للمساهمين

الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصاله أو الإنابة. ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة. وفقا لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وللنظام الأساسي للبنك، فإن مجلس الإدارة مسؤول أمام الجمعية العامة عن حسن إدارة البنك.

حضور الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في الحضور بطريق الأصاله أو الإنابة كما يجوز حضور المساهم عن طريق تقنيات الاتصال الحديثة المؤمنة، ولكن يُشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة في توكيل أو تفويض كتابي ولا يكون لأي مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عددًا من الأصوات يُجاوز 10% من مجموع الأسهم في رأس مال البنك وبما لا يجاوز 20% من الأسهم المُمثلة في الاجتماع.

ويكون لكل عشرة أسهم صوت واحد. ويجب أن يكون مجلس الإدارة مُمثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذرٍ مقبول.

وفي جميع الأحوال، لا يبطل الاجتماع إذا حضره خمسة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو الرئيس التنفيذي (العضو المنتدب)، طالما توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يطلبها القانون واللائحة التنفيذية.

سير أعمال الجمعية العامة

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يُقدموا قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل كشف حساب صادر من شركة الإيداع والقيود المركزي المودع بها الأسهم يُفيد ملكية الأسهم وتجميدها، ولا يجوز قيد أي نقل ملكية لها من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انتهاء الجمعية العامة.

تتعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين (مره على الأقل) كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذان يُحددهما إعلان الدعوة، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة أن يُقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك أحد مُراقبي الحسابات أو عدد من المساهمين الذين يمثلون 5% من رأس مال البنك على الأقل بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يقدموا كشفًا بالأسهم التي يملكونها من شركة الإيداع والقيود المركزي المودع بها الأسهم، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انتهاء الجمعية.

يُمكن للبنك عقد اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية عبر شبكة الإنترنت. وفقا لأحكام القانون المعمول بها في هذا الشأن.



هيكل الملكية في 31 ديسمبر 2023

(وفقا للبيانات الواردة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي)

النسبة %	عدد الأسهم	حصة 5% فأكثر من أسهم البنك
%0.04	1,221,444	Newline Insurance Company Limited*
%0.12	3,469,833	Allied World Specialty Insurance Company*
%0.16	4,885,785	Federated Insurance Company of Canada*
%0.18	5,496,513	HWIC Global Equity Fund*
%0.20	6,107,234	Zenith Insurance Company of Canada*
%0.23	6,940,100	Allied World Insurance Company *
%0.26	7,892,385	Fairfax US INC*
%0.31	9,325,271	Resolution Group Reinsurance Barbados Limited*
%0.43	12,837,698	Allied World Assurance Company Ltd*
%0.44	13,409,104	Wentworth Insurance Company Ltd*
%0.51	15,268,090	Newline Corporate Name Limited*
%0.57	17,100,260	Northbridge General Insurance Corporation*
%0.61	18,321,712	Zenith Insurance Company*
%0.81	24,435,880	Odyssey Reinsurance Company*
%1.51	45,562,783	United States Fire Insurance Company*
%6.21	187,642,666	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
%16.95	511,644,101	Alpha Oryx Limited**
29.54%	891,560,859	الإجمالي

*يذكر أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس المالية القابضة) حيث تمتلك إجمالي 192,274,092 سهمًا بنسبة 6.4%.
 **شركة (ألفا أوريكس المحدودة) هي شركة تابعة لشركة (ADQ) تبلغ إجمالي نسبة ملكيتها 18.37% سهم في البورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية (GDR) وذلك وفقا لما أفصحت عنه الشركة.



مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتمتع البنك التجاري الدولي بمجلس إدارة كفاء، يزود البنك بالقيادة والإشراف والخبرة اللازمة لإدارة أعماله ومراقبة المخاطر وتطبيق الحوكمة الرشيدة بنزاهة وكفاءة وتميز لتقديم قيمة مستدامة للمساهمين. يلتزم مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بأعلى معايير الاستقلالية والتنوع من حيث النوع والجنسية، حيث يضم تشكيل المجلس سيدتان وتبلغ نسبة الأعضاء المستقلين 54%. يضم التشكيل الحالي لمجلس الإدارة أحد عشر عضو من ضمنهم عضواً تنفيذياً واحداً، وعشرة أعضاء غير تنفيذيين منهم ستة أعضاء مستقلين.

يتوافق تشكيل مجلس إدارة البنك التجاري الدولي مع اللوائح المحلية السائدة وأفضل الممارسات الدولية. جدير بالذكر أنه قد تم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس إدارة البنك غير التنفيذي ومنصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب. حيث أن وجود منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي يجعل البنك التجاري الدولي ملتزماً التزاماً تاماً بتوجيهات الحوكمة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري.

التغيرات التي طرأت على مجلس الإدارة خلال عام 2023

في ضوء قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للفترة (مارس 2023 - مارس 2026)، وافقت الجمعية العمومية للبنك التجاري الدولي على التشكيل الجديد لمجلس الإدارة برئاسة السيد/ هشام عز العرب خلفاً للسيد/ شريف سامي، حيث لم يتقدم للترشح كلا من السيد / طارق رشدي والسيدة / ماجدة حبيب والدكتورة / أماني أبو زيد لفترة جديدة، بينما انضمت كلا من السيدة / نيفين صبور والسيدة / هدى منصور اعتباراً من مارس 2023 (رهنأ بالحصول علي موافقة البنك المركزي والتي تم الحصول عليها لاحقاً بتاريخ 19 أبريل 2023) إلى البنك التجاري الدولي كأعضاء مجلس إدارة مستقلين، وبناءً عليه تم تعديل تشكيل لجان مجلس الإدارة غير التنفيذية. وفي 17 أغسطس 2023 انضم السيد / جاويد ميرزا إلى البنك التجاري الدولي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي.

وعليه يكون آخر تشكيل لمجلس الإدارة على النحو التالي:

مسلسل	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	السيد / هشام عز العرب	غير تنفيذي	نوفمبر 2022	من ذوي الخبرة
2	السيد / حسين أباطة	تنفيذي	مارس 2017	من ذوي الخبرة
3	السيد / باريش سوكتانكار	مستقل	أكتوبر 2019	من ذوي الخبرة
4	السيد / راجيف كاكار	مستقل	أكتوبر 2019	من ذوي الخبرة
5	السيد / شريف سامي	مستقل	مارس 2020	من ذوي الخبرة
6	السيد / جاي-مايكل باسلو	مستقل	أكتوبر 2020	من ذوي الخبرة
7	السيد / فاضل العلي	غير تنفيذي	مايو 2022	مُمثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ)
8	السيد / عزيز مولجي	غير تنفيذي	مايو 2022	من ذوي الخبرة
9	السيدة / نيفين صبور	مستقل	إبريل 2023	من ذوي الخبرة
10	السيدة / هدى منصور	مستقل	إبريل 2023	من ذوي الخبرة
11	السيد / جاويد ميرزا	غير تنفيذي	أغسطس 2023	من ذوي الخبرة



أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين

الاسم	جهة التمثيل (1)	عدد الأسهم المملوكة (2)	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي)
السيد / حسين أباطة	عن نفسه	221,557 سهم	تنفيذي
السيد / فاضل العلي	ممثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركه أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ)	511,644,101 سهم (3)	غير تنفيذي
السيد / عزيز مولجي			غير تنفيذي

(1) عن نفسه أو عن شخص اعتباري

(2) المملوكة للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمثله

(3) شركة (ألفا أوركس المحدودة) هي شركة تابعة لشركة (ADQ) تبلغ إجمالي نسبة ملكيتها 18.37% في البورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية (GDR).

أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي)	مستقل – غير مستقل
السيد / هشام عز العرب	غير تنفيذي	غير مستقل
السيد / باريش سوكتانكار	غير تنفيذي	مستقل
السيد / راجيف كاكار	غير تنفيذي	مستقل
السيد / شريف سامي	غير تنفيذي	مستقل
السيد / چاي-مايكل باسلو	غير تنفيذي	مستقل
السيدة / نيفين صبور	غير تنفيذي	مستقل
السيدة / هدى منصور	غير تنفيذي	مستقل
السيد / جاويد ميرزا	غير تنفيذي	غير مستقل



نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد / هشام عز العرب
رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل الأستاذ/ هشام عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة بالبنك التجاري الدولي - مصر، وقبل توليه هذا المنصب، عمل سيادته كمستشار لمحافظ البنك المركزي المصري لمدة ثلاثة أشهر. وفي عام 2020، أسس عز العرب شركة أتش إي للاستشارات ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة. وبخبرته التي تمتد لأكثر من أربعين عاماً في مجال العمل المصرفي على الصعيد الدولي في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، يقوم عز العرب بتقديم الاستشارات في مجالات استراتيجيات النمو وتعبئة الموارد وإدارة المخاطر المالية، بالإضافة لذلك يحرص عز العرب على دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من خلال إمدادها بالاستشارات لتنمية مواردها المالية والاستشارات الاستراتيجية.

تقلد الأستاذ/ هشام عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي- مصر منذ عام 2002 وحتى 2020، وخلال فترة شغله لهذا المنصب استطاع عز العرب أن يرسخ مكانة البنك كأكبر مؤسسة مصرفية تابعة للقطاع الخاص في مصر بزيادة في رأس المال السوقي من مليار جنيه مصري إلى 100 مليار جنيه مصري، وهو ما جعل من أسهم البنك أقوى مكونات المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية وإدراجه في بورصتي نيويورك ولندن وعلامة جذب لمجتمع الاستثمار الدولي، فضلاً عن كونه مقياساً لأداء القطاع المصرفي في الأسواق الناشئة.

وتحت قيادة عز العرب ارتكزت ثقافة العمل بالبنك على تشجيع روح المبادرة والعمل الابتكاري مع الالتزام بأفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر، وحرصاً من سيادته على التزام البنك بمسؤولياته العالمية قام في عام 2013 بإطلاق مبادرات الاستدامة والمساواة بين الجنسين ليكون البنك التجاري الدولي أول بنك في مصر يصدر تقرير الاستدامة ويوقع على المبادرات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان "مبادئ المصرفية المسؤولة"، وفي عام 2019 أصبح البنك التجاري الدولي أول مؤسسة عربية وإفريقية يتم إدراجها في مؤشر بلومبيرج للمساواة بين الجنسين، بالإضافة لذلك قاد عز العرب جهود التحول الرقمي لعمليات وممارسات البنك، بما في ذلك إنشاء وحدة تحليلات البيانات الفريدة من نوعها في البنوك المصرية والتي قامت لاحقاً بتقديم المشورة للحكومة المصرية في مجال جمع البيانات وتحليلها.

وللتمكن من الاستغلال الأمثل للفرص الكامنة في قارة أفريقيا وبالأخص شرق أفريقيا كونه مركزاً للتجارة، ترأس السيد عز العرب الصفقة لافتتاح البنك التجاري الدولي - ماي فير في كينيا لتوفير التمويل التجاري والتسهيلات الائتمانية لعملاء البنك المصريين من الشركات المتوسطة الذين يتطلعون إلى التوسع في إفريقيا، كما كان لسيادته دور محوري في دعم مبادرات شباب شرق أفريقيا للتقنيات المالية.

كما أشادت العديد من المطبوعات والمنشورات العالمية بحسن أداء البنك التجاري الدولي بقيادة الأستاذ / هشام عز العرب، حيث حصل سيادته على لقب "أفضل رئيس تنفيذي في مصر وأفريقيا" من قبل "إيما فينانس" في عام 2014، وأشادت "يوروموني" في عام 2016 بمساهمة سيادته البارزة في الخدمات المالية في الشرق الأوسط، بالإضافة لحصول البنك التجاري الدولي - كأول بنك في مصر والشرق الأوسط - على جائزة "يوروموني" كأفضل بنك في الأسواق الناشئة العالمية، وفي نفس العام حصل البنك على جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط، كما حصل البنك على جائزة أفضل بنك في ممارسات المسؤولية المؤسسية في الشرق الأوسط في عام 2018، كما حصل البنك التجاري الدولي على جائزة أفضل بنك في الأسواق الناشئة من "جلوبال فاينانس" في عامي 2018 و 2020.

ويشغل عز العرب منصب رئيس مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي منذ أنشائها في عام 2010، وكنتيجة للشرارات الاستراتيجية التي قامت ببنائها مؤسسة البنك التجاري الدولي مع مقدمي الرعاية الصحية من القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية بهدف الارتقاء بصحة الأطفال الأقل حظاً في جميع أنحاء مصر على مدار السنوات الماضية، تمكنت المؤسسة من التأثير على حياة أكثر من 3.2 مليون طفل، كما أصبحت المؤسسة من أصوات مصر الرائدة للوصول إلى رعاية صحية شاملة وجيدة للأطفال الأكثر احتياجاً.



بالإضافة لما سبق، يشغل عز العرب عضوية معهد التمويل الدولي بواشنطن، وعضوية المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة، وعضوية مجلس إدارة مستشارين ريبيلود لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة لشغل سيادته منصب رئيس اتحاد بنوك مصر، كما شغل سيادته عضوية مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة وتم تدشين منحة دراسية لطلبة البكالوريوس باسمه، وعضوية مجلس إدارة "فيرفاكس" أفريقيا وعضوية مجلس إدارة "سمارت افريكا".

وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي في عام 1999، تقلد سيادته العديد من المناصب في عدد من البنوك العالمية وعلى رأسها جي بي مورجان، ميريل لينش، ودويتش بنك في لندن والشرق الأوسط.

السيد/ حسين أباطة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

يتولى السيد/ حسين أباطة قيادة البنك التجاري الدولي - مصر. وهي المؤسسة المالية الرائدة والأكثر حيافة لثقة الجمهور في مصر، كما يُشارك في وضع وتحديد استراتيجية البنك والتأكد من تنفيذها. يحظى البنك بقاعدة عملاء ضخمة تربو على مليون وستمانه ألف عميل كما تضم أكبر 500 شركة في مصر. ويقدم البنك خدماته من خلال فريق عمل يضم 8,040 موظف وما يزيد عن 206 فرع و1,339 ماكينة صراف آلي و24,229 نقطة بيع بجميع أنحاء الجمهورية؛ بالإضافة إلى باقة شاملة من الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر القنوات الرقمية للبنك.

وقد تقلد السيد/ أباطة منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب منذ يونيو 2021 وذلك بعد شغله منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة منذ مارس 2017 حتى 24 يونيو 2021 وهو رئيس اللجنة التنفيذية واللجنة العليا للانتماء والاستثمار كما شغل سيادته منصب الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي بالبنك على مدار ست سنوات، وكان قد شغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات، وكذلك منصب رئيس مجموعة المخاطر بين عامي 2001 و2010 حيث كان مسؤولاً عن إدارة مخاطر الانتماء والسوق وأيضاً المخاطر التشغيلية.

ويعد السيد/ أباطة عضواً فعالاً بإدارة علاقات المستثمرين للبنك، حيث لعب الفريق دوراً حيوياً في زيادة رأس المال السوقي من 10,8 مليار جنيه في عام 2008 إلى 82,3 مليار جنيه خلال شهر يوليو 2021. ونجح الفريق تحت قيادته في تولي إدارة عملية بيع حصة شركة Ripplewood في البنك التجاري الدولي عام 2009 ثم إدارة العلاقة مع مجموعة أكتيس المتخصصة في مجال الاستثمار المباشر بالأسواق الناشئة، وكذلك عملية بيع حصتها البالغة 6.5% إلى الشركة الكندية Fairfax Financial Holding Ltd المتخصصة في مجال التأمين، حيث كانت أول عملية من الصفقات الضخمة بالبورصة المصرية. وقد حصد فريق علاقات المستثمرين العديد من الجوائز التقديرية من مؤسسة Extel (بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط) على مدار السنوات الخمس الماضية.

وخلال مسيرته مع البنك التجاري الدولي والتي تعدت أكثر من 25 عاماً، لعب السيد/ أباطة دوراً هاماً في تطوير برنامج التدريب الانتمائي الخاص بالبنك التجاري الدولي، والذي يتم من خلاله دراسة العلوم النظرية وتزويد المتدربين بالخبرة العملية اللازمة لتقييم الجدارة الانتمائية للشركات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية.

وعلى جانب آخر، يحظى السيد/ أباطة بخبرة واسعة في الأسواق المالية وسوق التمويل غير المصرفي من واقع توليه سابقاً رئاسة قسم البحوث ثم منصب العضو المنتدب لقطاع إدارة الأصول بالمجموعة المالية هيرميس بين عامي 1995 و2001 كما تولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة سي أي كابيتال وهي إحدى بنوك الاستثمار المصرية الرائدة حيث كانت من بين الشركات التابعة للبنك التجاري الدولي قبل أن يقوم البنك ببيع 90% من حصته خلال عام 2017.

حصل أباطة على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم استكمل العديد من البرامج التدريبية والتعليمية في بلجيكا وسويسرا ولندن ونيويورك.



السيد/ باريش سوكتانكار عضو مجلس إدارة مستقل

يتمتع السيد/ باريش سوكتانكار بخبرة طويلة في قطاع الخدمات المصرفية تتجاوز الثلاثين عاماً، حيث كان جزءاً من الفريق الأساسي الذي قام بتأسيس بنك (HDFC) في عام 1995 وساعد في تحويله إلى أحد أهم المؤسسات المالية الرائدة في الهند. ساهم السيد/ سوكتانكار في العديد من المجالات الرئيسية في بنك (HDFC) من بينها الائتمان، وإدارة المخاطر، والمالية، والموارد البشرية، وعلاقات المُستثمرين، وقطاع الاتصال المؤسسي، والمسؤولية المُجتمعية للشركات. كما تولى سيادته إدارة عمليتي استحواذ بنك (HDFC) وإصدار أسهم رأس المال في الأسواق المحلية والدولية. تم تعيين السيد/ سوكتانكار في مجلس إدارة بنك (HDFC) كمدير تنفيذي في عام 2007 وتم ترقيته إلى منصب نائب المدير العام في عام 2014، وقد تقدم بإسقالته من بنك (HDFC) في عام 2018.

لقد كان السيد/ سوكتانكار عضواً في العديد من اللجان التي شكلها البنك المركزي الهندي (Reserve Bank of India) ورابطة البنوك الهندية (Indian Banks' Association) قبل انضمامه إلى بنك (HDFC)، عمل السيد/ سوكتانكار في سيتي بنك من عام 1985 إلى عام 1994 في مختلف القطاعات من بينها القطاع المؤسسي للشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة الرقابة المالية، ويشغل حالياً السيد/ سوكتانكار منصب المدير الرئيسي لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في شركة (Sanaksh Advisors LLP)، وهي شركة قام بتأسيسها لتقديم خدمات استشارية للأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري والكيانات الأخرى.

بالإضافة إلى كون سيادته عضو في مجلس إدارة معهد Jamnalal Bajaj للدراسات الإدارية، جامعة مومباي، والمجلس الاستشاري لمنظمتين غير حكوميتين (مشروع مومباي وKSWA's Yuva Parivartan) والمجلس الأكاديمي الخاص (College of Supervisors of the Reserve Bank) بالهند.

السيد/ سوكتانكار حاصل على بكالوريوس تجارة من كلية (سيدنهام) (Sydenham College)، ودرجة ماجستير في الدراسات الإدارية (MBA) من معهد (جمالال باجاج للدراسات الإدارية) (Jamnalal Bajaj Institute of Management Studies) بجامعة مومباي. وقد أنهى أيضاً برنامج الإدارة المتقدمة (AMP) من كلية (هارفارد للأعمال).

السيد/ راجيف كاكار عضو مجلس إدارة مستقل

يُعد السيد/ راجيف كاكار رائد أعمال مُخضرم ومصرفي مُتمرس عمل خلال ثلاثة عقود في مجال الخدمات المالية وبصفة خاصة في مجالي التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وتمتد خبرة سيادته عبر أسواق عالمية متعددة مثل الصين والهند ودول وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

يتمتع السيد / كاكار بسجلٍ حافلٍ من النجاحات في إدارة البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة والأعمال الرائدة، مع قدرة واضحة على وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية في بلادٍ متعددة، بالإضافة إلى إدارة عمليات الاستحواذ والتحول التجاري والرقمي، وإنشاء شركات تعمل في مجال الخدمات المالية، وتحقيق الربحية المُستدامة على المدى البعيد.

بدأ السيد / كاكار حياته المهنية في بنك (Citibank NA) حيث عمل به لأكثر من عشرين عاماً، وتدرج في المناصب حتى شغل منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي عن تركيا والشرق الأوسط وأفريقيا حتى عام 2006، قبل أن يُشارك في تأسيس شركة (Fullerton Financial Holdings) في سنغافورة حيث أمضى ثلاثة عشر عاماً كنائب الرئيس التنفيذي، ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والرئيس التنفيذي لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا حتى عام 2017. وتزامناً مع هذا، قام سيادته بتأسيس شركة (Dunia Finance) وهي شركة تابعة لشركة (Fullerton Financial Holdings) في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث شغل منصب العضو المُنتدب والرئيس التنفيذي حتى عام 2018.



يُعتَبَر السيد / كاكار عضواً في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية والمصارف البارزة في مختلف البلاد، وهي (Eurobank Ergasias SA) في اليونان، بنك الخليج الدولي في البحرين، بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية، شركة (UTI) لإدارة الأصول في الهند، البنك التجاري الدولي (سي أي بي) كينيا، بالإضافة إلى كون سيادته عضواً في المجلس الاستشاري الدولي (University of Chicago's Booth School of Business) منذ عام 2009.

السيد/ شريف سامي عضو مجلس إدارة مستقل

يتمتع السيد/ شريف سامي بخبرة كبيرة في مجالات الأسواق والخدمات المالية والاستثمار والحوكمة. وهو حالياً استشاري كما يشغل منصب رئيس غير تنفيذي لشركة متخصصة في مجال إدارة الأصول العقارية. ويشغل سيادته عضوية مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي وهيئة التأمين الصحي الشامل إضافة إلى عدد من الشركات العاملة في مجال التعليم والاستثمار المباشر، كما أنه رئيس لجنة المراجعة في صناديق التأمينات الاجتماعية، وعضو اللجنة الاستشارية الدولية لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة وعضو مجلس أمناء الجامعة الفرنسية بمصر.

تولى السيد/ شريف سامي منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي في البنك التجاري الدولي من أكتوبر 2020 إلى مارس 2023. كما تولى السيد/ سامي رئاسة الهيئة العامة للرقابة لمدة أربع سنوات انتهت في عام 2017، وهي الهيئة المختصة بالإشراف على تنمية سوق المال والتأمين والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري وصناديق التأمين الخاصة والتمويل متناهي الصغر. كما شغل سيادته عضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري ورئاسة لجنة المراجعة بالبنك وعضو لجنة السياسات النقدية لمدة أربع سنوات. كما تولى السيد/ سامي رئاسة مجلس إدارة معهد الخدمات المالية، ومجلس أمناء مركز المديرين المصري واللجنة العليا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية، إضافة إلى عضوية مجلس أمناء المجلس القومي للمدفعات.

يُعد السيد / سامي أول مصري يتم انتخابه لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) في عام 2014، وأعيد انتخابه لدورة ثانية في عام 2016، كما أختير رئيساً لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للدورة التي انتهت في عام 2017.

تم تعيين السيد/ سامي عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعدة دورات متتالية منذ عام 2007 حتى عام 2015، كما تم اختياره كأول عضو مُنتدب لشركة استثمارات بنك مصر (مصر المالية للاستثمارات) والتي تُدير مساهمات مباشرة إضافة إلى إدارة صناديق استثمار بالبورصة المصرية، كما كان سيادته عضواً بمجلس إدارة بنك القاهرة منذ عام 2010 وحتى عام 2013، وشركة صندوق استثمار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وبدأ السيد/ سامي حياته العملية بمؤسسة (اكسنشر للاستشارات) حيث عمل في مكاتبها بشيكاغو والرياض وبيروت، وذلك بعد تخرجه من كلية التجارة جامعة الإسكندرية بتقدير مُمتاز مع مرتبة الشرف الأولى. وشارك في عدة برامج تنفيذية في مجالات الاستراتيجية والاستثمار والإدارة في عدد من كليات الأعمال ومعاهد الإدارة المرموقة بالولايات المتحدة وأوروبا.

السيد / چاي مايكل باسلو عضو مجلس إدارة مستقل

يتمتع السيد/ چاي مايكل باسلو بخبرات طويلة اكتسبها خلال الأربعة عقود الماضية. وقد أمضى السيد/ باسلو 16 عاماً من حياته المهنية في قطاع إدارة المخاطر في مؤسسة (J.P Morgan)، حيث ترأس سيادته مجموعة كبيرة من القطاعات. شغل سيادته منصب رئيس إدارة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لقطاع إدارة الثروات في (J.P Morgan)، ورئيس قطاع إدارة المخاطر في لندن وذلك قبل تقاعده في عام 2019. وقد عمل السيد/ باسلو قبل ذلك في قطاع إدارة مخاطر الائتمان، حيث أشرف على مجموعة متنوعة من الشركات والقطاعات المالية والاقتصادية التي تعمل في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.



كما أمضى سيادته خلال تلك الفترة ما يزيد عن ثلاث سنوات كرئيس لمخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دبي، ثم عاد إلى لندن ليشغل منصب رئيس قطاع مخاطر الائتمان في أسواق منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وعمل السيد/ باسلو في أواخر التسعينيات في شركة (Chase) للأوراق المالية مديراً تنفيذياً للخدمات المصرفية الاستثمارية للعملاء، حيث كان مسؤولاً عن مُشغلي الاتصالات العالمية ومُصنعي المعدات من المقر الرئيسي للشركة في نيويورك. وقد بدأ السيد/ باسلو حياته المهنية في الثمانينيات في مجال التكنولوجيا مع (Chemical Bank)، ثم أصبح مُخْلِلاً مصرفياً للاستثمار العقاري.

بالإضافة إلى خبرته المصرفية الواسعة، عمل السيد/ باسلو كمُستشار استراتيجي في مجال صناعة الإعلام والاتصالات في (Booz Allen & Hamilton)، كما شارك في تأسيس شركة (Frictionless Commerce Incorporated) وهي شركة ناشئة لاستحداث البرامج الاستراتيجية في كامبريدج، باماساتشوستس، حيث كان المدير المالي وعضواً في مجلس الإدارة. كما تَبَوَّأ منصب عميد تنمية الموارد في كلية الطب بجامعة (هارفارد). حصل السيد/ باسلو على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة (بنسلفانيا) وماجستير إدارة الأعمال المالية من كلية (وارتون).

السيد / فاضل العلي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل السيد /فاضل العلي منصب رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، ويُعد السيد /العلي قائداً استراتيجياً يتمتع بخبرة كبيرة في مجالات مُتنوعة منها حوكمة الشركات، والشركات الناشئة، والنمو السريع والإصلاح والتحول.

ويتمتع سيادته بخبرة تمتد لثلاثين عاماً في العديد من القطاعات من بينها العقارات والضيافة والاستثمار والبنوك، كما تولى العديد من المناصب القيادية في مجالات التمويل والموارد البشرية والتسويق والاتصالات. وخلال مسيرته المهنية، أحرز سيادته العديد من الإنجازات التي تمتد من المساهمة في تأسيس شركة دبي القابضة، وإدارة أزمة ما بعد الركود العالمي في عام 2009 إلى جانب المساهمة في إنشاء نموذج أعمالها الجديد كمُستثمر استراتيجي، وتحقيق طفرة غير مسبوق في حجم الأرباح. كما نجح سيادته في إصدار سندات لأجل مُتعددة العُمَلات بقيمة 2.25 مليار دولار لمجموعة دبي القابضة للعمليات التجارية.

بدأ السيد /العلي حياته المهنية في (سي تي بنك) عام 1989 ثم التحق بالعمل في شركة دبي القابضة في عام 2004، وتقلد سيادته العديد من المناصب منها رئيس القطاع المالي ورئيس قطاع العمليات وأخيراً الرئيس التنفيذي لها حتى عام 2017. شغل السيد /العلي منصب نائب الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي الأول ورئيس عمليات المجموعة حتى عام 2021، قبل أن يُصبح رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. انضم السيد /العلي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في مايو 2022 كعضو غير تنفيذي، مُمثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس ليميتد) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ). حصل السيد /العلي على درجة البكالوريوس في الهندسة والنظم الصناعية من جامعة جنوب كاليفورنيا.

السيد / عزيز مولجي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل السيد /عزيز مولجي منصب رئيس قسم الاندماج والاستحواذ والاستثمارات البديلة في شركة أبو ظبي التنموية القابضة (ADQ). ويتمتع السيد /مولجي بأكثر من عشرين عاماً من الخبرة في مجال الملكية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية في جميع أنحاء أمريكا الشمالية والأسواق الناشئة. وقد قام باستثمار أكثر من 2.0 مليار دولار أمريكي في مجالات الخدمات المالية والمُنتجات الاستهلاكية والصناعات والبنية التحتية والتعليم والضيافة والخدمات اللوجستية.

بدأ السيد /مولجي حياته المهنية في (جولدمان ساكس) وشركاه في عام 1996، وانضم إلى (ليمان براذرز) في عام 2005، ثم انضم إلى (ميريل لينش) في عام 2006 كنانب لرئيس مجموعة الرعاة الماليين لمدة عامين. وفي عام 2009، انضم السيد /مولجي إلى مجموعة أبراج حيث شغل منصب العضو المُنتدب لقسم الاستثمارات الخاصة لمدة عشر سنوات، وقد قام سيادته بقيادة تنفيذ الصفقات وإدارة عمليات ما بعد الاستحواذ والتخارج في الشرق الأوسط وإفريقيا وتركيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في إفريقيا.



ذلك، شغل السيد /مولجي منصب نائب الرئيس للاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في شركة دبي القابضة لمدة عامين حتى عام 2021 قبل انضمامه إلى شركة أبو ظبي للتنمية القابضة (ADQ). انضم السيد /مولجي إلى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي في مايو 2022 كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي مُمثلاً عن استثمارات شركة (ألفا اوركس المحدودة) وهي شركة تابعة لشركة أبو ظبي للتنمية القابضة (ADQ). حصل السيد /مولجي على بكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإدارة من معهد (ماساتشوستس) للتكنولوجيا، (كامبريدج)، ودرجة الماجستير في التمويل من كلية (وارتون) بجامعة (بنسلفانيا).

السيدة / نيفين صبور عضو مجلس إدارة مستقل

السيدة/نيفين صبور هي مصرفية مخضرة تتمتع بخبرة واسعة في عمليات الاندماج والاستحواذ، واستراتيجية الأعمال، والتحول المصرفي، والتخطيط المالي وإدارة نظم المعلومات. كما تشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات المالية والصناعية من ضمنها Meris (Moody's Egypt) والشركة القابضة للصناعات المعدنية. السيدة/ نيفين هي عضو في مجلس أمناء مؤسسة "We Owe it to Egypt"، وكذلك "Banking for Women in Egypt"، وهي مؤسسة تهدف إلى تمكين المرأة والشمول المالي. السيدة / نيفين تشغل منصب (مدير - تقييم المشاريع والاستثمارات الجديدة) في شركة INI Investments. بالإضافة إلى ذلك، شغلت سابقاً منصب الشريك التنفيذي في Panther Associates وهي مؤسسة رائدة في إدارة الأصول والاستثمارات المؤسسية والاستثمارية. تولت السيدة / نيفين منصب رئيس شركة AAIB القابضة، كما كانت عضواً في مجلس إدارة شركة العربي الأفريقي لإدارة الاستثمار، ومثلت البنك العربي الأفريقي الدولي في الرابطة الدولية لأسواق المال ومن الجدير بالذكر انه عند تعيينها كرئيسة لاستراتيجيات الأعمال والمجموعة المالية بالبنك العربي الأفريقي الدولي (AAIB) في الفترة من 2012 حتى 2022، قادت قطاعات الرقابة المالية وتحليل الأداء والميزانية والتخطيط الاستراتيجي / إدارة المشاريع والتكامل / إدارة التغيير وأبحاث السوق وقطاع نظم المعلومات الإدارية وقد لعبت دوراً حيوياً في توجيه أداء البنك من حيث النمو والربحية السيدة / نيفين حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة

السيدة / هدى منصور عضو مجلس إدارة مستقل

السيدة / هدى منصور هي واحدة من القادة ذوي الخبرة والمهارة والأفكار المبدعة. تتمتع السيدة /هدى بخبرة طويلة تزيد عن 25 عاماً في شركات عالمية رائدة في مجال البرمجيات بما في ذلك SAP و Oracle و Microsoft حيث شغلت العديد من المناصب الإقليمية والعالمية التي شملت أوروبا وآسيا وأفريقيا. تتمتع السيدة / هدى بمؤهلات تقنية وإدارية قوية مع سجل حافل من الإنجازات، حيث قادت بنجاح فرقاً متنوعة من المحترفين في مجالات عالية التنافس ومعقدة وسريعة الخطى حيث نجحت في تغيير مكانة الشركات في تلك الأسواق. لُقبت السيدة / هدى من قِبَل فوربس الشرق الأوسط كواحدة من أفضل 50 سيدة أعمال تأثيراً لعام 2022 و 2021 بعد أن تم اختيارها من قِبَل كواحدة من أفضل 100 سيدة أعمال من قِبَل مجلة فوربس لعام 2020 وكذلك قائمة فوربس لأفضل 100 سيدة أعمال مؤثرة لعام 2018. بالإضافة إلى إدراجها كواحدة من أفضل 50 امرأة في مصر في عام 2019 وحصلت على جائزة أفضل امرأة متميزة في مجال التحول الرقمي من قِبَل المجلس العربي للمسؤولية الاجتماعية في عام 2021.

تم انتخاب السيدة / هدى كعضو مجلس إدارة من قِبَل غرفة التجارة الأمريكية في يونيو 2021 وكنائب الرئيس وعضو مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة منذ سبتمبر 2020.



في سبتمبر 2023 تم تعيين السيدة / هدى في منصب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات لمنطقة آسيا والمحيط الهادي واليابان والشرق الأوسط وأفريقيا بشركة IFS - الشركة العالمية المتخصصة في مجال البرمجيات المؤسسية السحابية. وفي يناير 2024 تم تعيين السيدة / هدى كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في شركة "Centamin PLC" تعتبر السيدة / هدى هي واحدة من رواد الابتكارات التكنولوجية في الشرق الأوسط. منذ تعيينها كعضو منتدب لشركة SAP مصر، أحرزت السيدة / هدى تقدماً قوياً في خطة الاستثمار في مصر، حيث وسعت نطاق وعمق برنامج شركاء SAP، وواصلت تعزيز الشراكات مع القطاع الأكاديمي لدعم تنمية المواهب الشابة وخلق فرص عمل. انضمت السيدة/ هدى إلى SAP دبي في عام 2016 حيث شغلت مناصب مختلفة كان آخرها المدير التنفيذي لشركة SAP مصر والبلدان الحدودية (لبنان- الأردن - اليمن- السودان- ليبيا وفلسطين) قبل ترقيتها في سبتمبر 2021 كرئيس (BPI) Business Process Intelligence لجنوب أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا

السيدة / هدى حاصلة على درجة البكالوريوس بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في الهندسة من جامعة الإسكندرية بالإضافة إلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) بتقدير امتياز من كلية ماستريخت للإدارة (Maastricht School of Management)

السيد / جاويد ميرزا عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يعد السيد/ميرزا ممارساً قوياً لحوكمة الشركات ويتمتع بخبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً وسجل حافل من الإنجازات في جميع جوانب الإدارة المالية وإدارة المخاطر والتكنولوجيا وعمليات الدمج والاستحواذ وإدارة العمليات

شغل السيد/ ميرزا منصب المدير الرئيسي في مجلس إدارة البنك التجاري الدولي سابقاً، كما شغل سيادته منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل في بنك جنوب إفريقيا (جوهانسبرج). بالإضافة إلى ذلك كان سيادته عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل لدى أتلان مارا - وهي مجموعة خدمات مالية في أفريقيا تعمل في سبعة بلدان في جنوب الصحراء الكبرى. كما عمل سيادته في البنك التجاري المصري (CIB) في مناصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لخدمات التجزئة المصرفية والرئيس التنفيذي للعمليات.

على مر السنين، عمل السيد/ميرزا مع مؤسسات عالمية مثل Citibank و ABN AMRO Bank Ltd حيث شغل العديد من المناصب العليا مثل المدير المالي للمنطقة الأوروبية، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لعمليات الخدمات المصرفية العالمية الخاصة وإدارة الأصول وأسواق النمو الجديدة، والمدير المالي للمنطقة الآسيوية بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا والشرق الأوسط. ساهم سيادته في إعداد الدراسات النافية للجهالة الخاصة بعدد من صفقات الاستحواذ الناجحة على بنوك في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وكان السيد/ ميرزا أيضاً عضواً في المجموعة التنفيذية العليا (TEG) لبنك ABN AMRO وكذلك عضواً في المجموعة المالية ومجلس إدارة العمليات للمجموعة.

يشغل السيد/ميرزا أيضاً منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل في يورو بنك اليونان (أثينا) حيث يرأس لجنة المراجعة ويشغل منصب نائب رئيس لجنة الترشيحات والحكومة بالإضافة إلى منصب نائب رئيس لجنة المكافآت المنتخبين عن مجلس الإدارة. وهو أيضاً عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة شركة آيه جي تي للأغذية والمكونات (كندا)، بالإضافة إلى مؤسسة إغاثة التنمية الدولية بكندا.

حصل السيد ميرزا على العديد من الدورات التدريبية المتنوعة بمجال إدارة الأعمال من مجموعة مؤسسات بارزة، منها كلية كوينز لإدارة الأعمال وكلية ارتون لإدارة الأعمال، وكلية إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد، وهو أيضاً عضو في معهد مديري الشركات في كندا.



دور مجلس الإدارة الإشرافي ومسئوليته

يتولى مجلس الإدارة إدارة شؤون البنك بناءً على تكليف من الجمعية العامة، ويكون مسؤولاً بشكل مطلق عن الإشراف والرقابة على البنك ولديه أوسع السلطات فيما عدا ما احتفظ به صراحةً للجمعية العامة . يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل جماعي عن متابعة نجاح البنك على المدى الطويل وخلق قيمة بارزة للمساهمين، ويركز بشكل أساسي على تطوير أعمال البنك، وإدارة المخاطر، وتعزيز الحوكمة، وتحقيق العوائد المالية طويلة الأجل لتحقيق المصلحة العليا للبنك والمساهمين والأطراف ذوي المصالح. يتولى مجلس الإدارة مسؤولية ضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن البنك، وكذلك تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، وتحديد الأهداف الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها، والإشراف على أداء الإدارة العليا ومساءلتهم، وضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك، والإشراف على التزام البنك باللوائح الساندة لضمان سمعته واستدامته على المدى الطويل.

وخلال عام 2023، حرص مجلس الإدارة على توفير افصاحات دقيقة وشفافة وفي الإطار الزمني المناسب فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك وملكيته وعملياته وأدائه المالي. كما حرص المجلس على مراقبة حسابات البنك وقوائمه المالية من حيث كونها عادلة ومتوازنة ومفهومة، وعلى توافر المعلومات اللازمة للمساهمين لتقييم موقف البنك التجاري الدولي وأدائه واستراتيجيته. وركز مجلس الإدارة خلال عام 2023 على النجاح المالي وغير المالي طويل الأجل للبنك التجاري الدولي، وعلى السعي لتحقيق أهداف جميع أصحاب المصالح.

أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة

- الموافقة على الاستراتيجية ووضع الأهداف العامة للبنك، والتي تتناسب مع حجم وتعقيد عملياته، مع مراقبة تنفيذ تلك الاستراتيجية والأهداف وضمان وعي جميع العاملين بها.
- اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك.
- الموافقة على القوائم المالية الربع سنوية والسنوية بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة السنوي المقدم للمساهمين.
- الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة مخاطر البنك ومراجعتها دورياً، وكذلك الفهم الواعي للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها، والتأكد من اتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الموضوعية.
- الرقابة والتقييم الدوري المستمر لكفاءة ونزاهة سياسة وممارسات الرقابة الداخلية وأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات بالبنك، لإدارة مخاطر الأعمال الرئيسية للبنك، بما في ذلك الإجراءات اللازمة لممارسة أعمال البنك وفقاً للقوانين واللوائح السارية والسياسات والإجراءات الداخلية
- مراجعة مدى كفاية رأس مال البنك.
- التأكد من توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة للبنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.
- التأكد من أن البنك يضع ويراجع بانتظام السياسات الخاصة بالتواصل مع المستثمرين للتأكد من كيفية تواصل البنك مع المحللين والمستثمرين وأصحاب المصالح والأفراد.
- التأكد من وجود إجراءات تمكن أصحاب المصالح من التواصل مع مجلس الإدارة وأعضاء المجلس من خلال قسم علاقات المستثمرين.
- الإشراف على استقلالية وكفاءة مراقبي الحسابات، بما في ذلك المصادقة على شروط عمليات المراجعة والمهام غير المتعلقة بمراجعة الحسابات، وتقييم أدائهم.
- الاجتماع بانتظام مع كبار المسؤولين التنفيذيين والمراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات لمناقشة السياسات المطبقة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- وضع معايير وسياسات الحوكمة، والتي تتناسب مع حجم وتعقيد عمليات البنك، والتقييم الدوري للمخاطر والكفاءة وفاعلية ممارسات الحوكمة.



- التأكد من أن الإدارة العليا تطبق سياسات لتحديد والحد من والكشف عن تضارب المصالح المحتمل، والذي قد ينشأ نتيجة لمختلف الأنشطة والأدوار التي يقوم بها البنك.
- التأكد من اعتماد البنك لميثاق الأخلاق والسلوك المهني والذي يحكم سلوك جميع العاملين بالبنك.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات الجوهرية في التوقيت الملائم وبشكل دقيق، بما في ذلك ضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن البنك
- ضمان استقلالية كلا من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالبنك.
- اختيار وتعيين ورصد أداء كبار المسؤولين التنفيذيين وتحديد مسؤولياتهم ومكافآتهم، إلى جانب وضع خطة واضحة لتتابع السلطة داخل البنك وذلك للمراكز الإدارية العليا والمراكز التنفيذية الرئيسية بما يضمن استدامة البنك وسير أعماله بشكل فعال.
- مراجعة حجم مجلس الإدارة والتشكيل العام له وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، والإشراف على كفاءة واستقلالية أعضاء المجلس.
- ترشيح الأعضاء من غير ممثلي المساهمين، وللمجلس الحق في تعيين أعضاء جدد في المراكز التي تخلو أثناء السنة.
- تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعرضها على الجمعية العامة للموافقة.
- تشكيل اللجان المختلفة للمجلس والموافقة على الموائيق الخاصة بها والتي تحدد أدوار كل لجنة ومسؤولياتها وسلطاتها، وتقييم فعالية ومساهمة كل من هذه اللجان في ضوء الميثاق الخاص بكل منها.
- إقرار الدعوة لاجتماعات الجمعية العامة وجدول أعمالها وجميع الموضوعات ذات الصلة لعرضها على المساهمين.
- تحديد إطار المسؤولية الاجتماعية للبنك، والإشراف عليها وتقييم الأهداف والأنشطة المتعلقة بها.
- الإشراف على تنفيذ سياسة واستراتيجية التمويل المستدام للبنك والتأكد من إدماج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أعمال البنك ووظائفه التشغيلية.

أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء واقتراح مواعيده وجدول أعماله ومكان انعقاده.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد بناء على قرار مجلس الإدارة، واقتراح مواعيد وجدول أعمال كل منها وتولي رئاسة هذه الاجتماعات.
- التواصل مع أعضاء المجلس وضمان تزويدهم بكافة الأدوات والمعلومات اللازمة لتأدية واجباتهم بشكل ملائم، وأن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم، وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات وضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تشجيع المناقشة وتعزيزها والتأكد من إمكانية التعبير عن الآراء المختلفة ومناقشتها أثناء اتخاذ القرارات والتأكد من عدم منع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من مساهمة الإدارة التنفيذية ومحاسبتها بفعالية
- مواكبة الأنشطة الرئيسية للبنك وإدارته من خلال اجتماعات دورية مع الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، والحصول على المعلومات من مختلف الإدارات ومحاضر اجتماعات اللجان عند طلبها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك، مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بتقييم أدائه واللجان المنبثقة عنه.
- تقديم المشورة المستقلة إلى الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب عند الاقتضاء.
- الحفاظ على علاقة قوية مع الجهات الرقابية ذات الصلة بالإضافة إلى الإشراف على معالجة جميع الأمور الرقابية على وجه السرعة وبشكل مناسب، وأن يتم إعلام مجلس الإدارة على الفور بمثل هذه الأمور والإجراءات المتخذة



أبرز مسؤوليات الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

- ابتكار ودعم رؤية البنك ورسالته في ضوء توجيهات مجلس الإدارة، بما يسمح للبنك التجاري الدولي بالاحتفاظ بريادته، وتحقيق عوائد كافية للمساهمين، وتعزيز مركزه المالي ودوره ككيان حسن السمعة ومسؤول مجتمعيًا.
- التأكد من الحفاظ على علاقة جيدة وموضوعية مع المجتمع الاستثماري والمؤسسات المالية ووسائل الإعلام للتأكد من أن قيمة حقوق الملكية والسمعة المالية للبنك تتماشى مع الأداء الحالي والمتوقع.
- مسئول عن قيادة وتوجيه عمليات البنك اليومية،
- مسئول عن الحفاظ على فريق إدارة عليا فعال ومتناسك للبنك لتحقيق أهدافه، وتحقيق الأهداف التشغيلية على المدى القصير والأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل،
- مراقبة أداء الأعمال التشغيلية مقارنةً بالأهداف الاستراتيجية للبنك.
- اقتراح استراتيجية البنك وخطته وميزانياته السنوية وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها والإشراف على تنفيذها لتحقيق أهداف البنك،
- مراقبة قاعدة الأصول للبنك بصورة دورية، لضمان الحفاظ على وضع البنك الرأسمالي،
- دعم الأداء السليم للوحدات/ الوظائف التنظيمية والرقابية بالبنك مع الحفاظ على استقلاليتها وتبعيةها للجان غير التنفيذية المعنية لمجلس الإدارة،
- الإشراف على تطوير وتنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- التأكد من تنفيذ استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك،
- التأكد من أن عمليات وتكنولوجيات البنك تتوافق مع استراتيجيته وقدرته على مواكبة التغيرات،
- الإدارة الفعالة لمخاطر البنك - بدعم من رئيس قطاع المخاطر - والإشراف على تنفيذ نظم الرقابة الداخلية لضمان بقائها ضمن إطار المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة،
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية المعنية بالرد على الملاحظات الصادرة من قبل الجهات الرقابية، ومراقبي الحسابات وإدارات الرقابة الداخلية، بصورة موضوعية وفي الوقت المناسب، قبل تقديمها إلى لجنة مجلس الإدارة المعنية، وعليه يتم التأكد من اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة أي انتهاكات أو نقاط ضعف في الرقابة وعدم الالتزام، إلخ،
- العمل كجهة اتصال أساسية مع الجهات الرقابية للبنك، والعمل على تعزيز علاقة سليمة وصادقة مع تلك الجهات لضمان الالتزام بمتطلبات الحيطة والسلوك المهني،
- خلق مناخاً صحياً لبناء وتنمية بيئة العمل وتعزيز ثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك،
- الحفاظ على الحوار المستمر مع رئيس المجلس غير التنفيذي ومجلس الإدارة للتأكد من أن توجهات البنك تتماشى مع توقعات مجلس الإدارة،
- إحاطة رئيس مجلس الإدارة بالقضايا الخلافية أو الحساسة المحتملة التي قد تؤثر على البنك،



أمين سر المجلس

يقوم البنك بتعيين أمين سر مجلس مؤهل، يتمتع بالكفاءة، وعلى دراية كافية بالأعمال المصرفية.

أبرز مسؤوليات أمين سر المجلس

- إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة بتوجيه من رئيس المجلس، وتزويد أعضاء المجلس في الوقت المناسب بالمعلومات والبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل التي سيتم مناقشتها، وضمان توافر الوقت الكافي لمراجعتها قبل تاريخ الاجتماع.
- تدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وإرسالها إلى أعضاء المجلس لمراجعتها والموافقة عليها.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ضمن الإطار المحدد في هذا الصدد.
- حفظ جميع الوثائق فيما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة أو القضايا المعروضة على المجلس وضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.
- إعداد وتنظيم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين (العادية وغير العادية) وإدارة لوجستياتها وإعداد المعلومات والمواد المتعلقة ببنود جدول الأعمال وتدوين محاضر الاجتماعات.
- التنسيق مع جميع لجان المجلس لضمان التواصل السليم والتدفق السلس للمعلومات بين اللجان ومجلس الإدارة.
- تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بالمعلومات الضرورية عن البنك، وتقديمهم لأعضاء المجلس الحاليين.



لجان مجلس الإدارة

أسس مجلس الإدارة ست لجان دائمة لدعم ومساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته وواجباته. تم تشكيل اللجان وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين واللوائح المعمول بها وأفضل الممارسات الدولية. وتقدم اللجان توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة. لدى كل لجنة تابعة لمجلس الإدارة ميثاق يحدد هدفها وصلاحياتها وسلطاتها ومسؤولياتها ومتطلبات نصاب الحضور وإجراءات التصويت. يترأس أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لجان مجلس الإدارة، ويكون كل رئيس لجنة مسؤولاً عن إحاطة مجلس الإدارة بالنقاط الرئيسية التي أثيرت باللجنة.

تشكيل اللجان

وفيما يلي تشكيل لجان مجلس الإدارة في 31 ديسمبر 2023

تشكيل اللجان	اللجان	
السيد / شريف سامي السيد / باريش سوكتانكار - السيدة / نيفين صبور	رئيس أعضاء	لجنة المراجعة
السيد / چاي-مايكل باسلو السيد / فاضل العلي - السيدة / نيفين صبور	رئيس أعضاء	لجنة المخاطر
السيد / راجيف كاكار السيد / عزيز مولجي - السيدة / هدى منصور - السيد / جاويد ميرزا	رئيس أعضاء	لجنة العمليات و التكنولوجيا
السيد / راجيف كاكار السيد / باريش سوكتانكار - السيد / عزيز مولجي	رئيس أعضاء	لجنة المرتبات و تقدير المزايا
السيد / باريش سوكتانكار السيد / راجيف كاكار - السيد / شريف سامي	رئيس أعضاء	لجنة الحوكمة و الترشيحات
السيدة / هدى منصور السيد / چاي-مايكل باسلو - السيد / فاضل العلي	رئيس أعضاء	لجنة الاستدامة



سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان:

خلال عام 2023 انعقد مجلس إدارة البنك التجاري الدولي احدى عشر مرة، عقدت كل من لجنة المراجعة سته اجتماعات، لجنة المرتبات وتقدير المزايا اجتماعان، لجنة الحوكمة والترشيحات خمسة اجتماعات، لجنة المخاطر تسعة اجتماعات، ولجنة العمليات والتكنولوجيا سته اجتماعات ولجنة الاستدامة سته اجتماعات، من الجدير بالذكر أن كلا من اجتماعات المجلس واللجان التابعة له قد استوفت النصاب اللازم لصحة الانعقاد.

مسلسل	أسماء أعضاء المجلس	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المرتبات وتقدير المزايا	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	لجنة العمليات والتكنولوجيا	لجنة الاستدامة
1	السيد / هشام عز العرب	11/11						
2	السيد / حسين أباطة	11/11						
3	الدكتورة/ أماني أبو زيد	3/3	2/2				2/2	
خلال فترة عضويتها في المجلس تم عقد 3 اجتماعات لمجلس الإدارة واجتماعين للجنة الاستدامة واجتماعين للجنة الحوكمة والترشيحات								
4	السيدة / ماجدة حبيب	3/3	1/1		2/2		2/2	
خلال فترة عضويتها في المجلس تم عقد 3 اجتماعات لمجلس الإدارة واجتماع واحد للجنة المراجعة واجتماعين للجنة الحوكمة والترشيحات واجتماعين للجنة العمليات والتكنولوجيا								
5	السيد / ياريس سوكتانكار	11/11	6/6		3/3		3/3	
خلال فترة عضويته في لجنة المخاطر تم عقد 3 اجتماعات وخلال فترة عضويته في لجنة الحوكمة والترشيحات تم عقد 3 اجتماعات								
6	السيد / راجيف كاكار	11/10	2/2		5/4		6/6	
بالإضافة إلى تفويض أحد أعضاء المجلس للتصويت بالإتابة في أحد اجتماعات اللجنة								
7	السيد / شريف سامي	11/11	5/5		3/3			
خلال فترة عضويته في لجنة المراجعة ولجنة الحوكمة والترشيحات تم عقد 5 اجتماعات و 3 اجتماعات على الترتيب								
8	السيد / جاي-مايكل باسلو	11/10	2/2		9/9		6/6	
بالإضافة إلى تفويض أحد أعضاء المجلس للتصويت بالإتابة في أحد اجتماعات مجلس الإدارة								
9	السيد / طارق رشدي	3/3	1/1				2/2	2/2
خلال فترة عضويته في المجلس تم عقد 3 اجتماعات لمجلس الإدارة واجتماع واحد للجنة المراجعة واجتماعين للجنة الاستدامة واجتماعين للجنة العمليات والتكنولوجيا								
10	السيد / فاضل العلي	11/11			9/8		6/6	
11	السيد / عزيز مولجي	11/10	2/2		6/6		6/4	
12	السيدة / نيفين صبور	7/7	5/5					
انضمت إلى مجلس الإدارة في إبريل كعضو مجلس إدارة مستقل، خلال فترة عضويتها في المجلس تم عقد 7 اجتماعات لمجلس الإدارة و5 اجتماعات للجنة المراجعة و 6 اجتماعات للجنة المخاطر								
13	السيدة / هدى منصور	7/7					4/4	4/4
انضمت إلى مجلس الإدارة في إبريل كعضو مجلس إدارة مستقل، خلال فترة عضويتها في المجلس تم عقد 7 اجتماعات لمجلس الإدارة و4 اجتماعات للجنة العمليات والتكنولوجيا و 4 اجتماعات للجنة الاستدامة								
14	السيد / جاويد ميرزا	4/4					2/2	
انضم إلى مجلس الإدارة في أغسطس كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي، خلال فترة عضويته في المجلس تم عقد 4 اجتماعات لمجلس الإدارة و تم عقد اجتماعين للجنة العمليات والتكنولوجيا								



لجنة المراجعة

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين جميعهم من المستقلين، ويرأسها السيد/ شريف سامي الذي تولى مهامه اعتباراً من مارس 2023. وقد تم اختيار أعضاء اللجنة لتقديم من واقع خبراتهم المالية والإدارية بما يدعم اللجنة في أداء المسئوليات المنوطة بها.

أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة

أنشئت اللجنة للإشراف على سلامة عملية إصدار القوائم المالية للبنك، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، والتزامه بجميع القواعد الرقابية، كما تتولى اللجنة المراجعة والإشراف على أداء مهام المراجعة الداخلية وقطاع الالتزام بالبنك، وكذلك مدى قيام مراقبي الحسابات بما هو مطلوب منهم، وذلك لضمان استقلاليتهم وموضوعيتهم بالإضافة إلى جودة مخرجات عملهم. واهتماماً من اللجنة بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء وبحمائيتهم، فهي تناقش دورياً إحصاءات الشكاوى واتجاهاتها وأسباب أهمها وكذا نتائج الاستقصاءات التي تجرى بهذا الخصوص.

أبرز أعمال لجنة المراجعة لعام 2023:

أ. الإشراف على القوائم المالية:

وتطبيقاً لما نص عليه النظام الأساسي للجنة المراجعة المعتمد من مجلس الإدارة، استعرضت اللجنة خلال عام 2023 القوائم المالية وإيضاحاتها، كما تمت مناقشتها مع مسنولي البنك ومراقبي الحسابات. وقد تلقت اللجنة تأكيدات بأن القوائم المالية قد عرضت بشكل عادل الوضع المالي للبنك التجاري الدولي، وأنه قد تم إعدادها وفقاً لقواعد الجهات الرقابية (البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية). هذا بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية لعام 2022 وفقاً لقواعد إعدادها طبقاً لمعايير IFRS. ويشترك بانتظام في الاجتماعات كل من رئيس القطاع المالي، والرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية، ورئيس قطاع الالتزام، ومراقبي الحسابات، وكذلك تدعو كافة الأطراف المعنية - وفقاً لما تقتضيه الحاجة - لحضور اجتماعاتها وفي مقدمتهم الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة المخاطر.

ب. فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك:

قامت لجنة المراجعة بالإشراف على فعالية قطاع المراجعة الداخلية، والموافقة على خطة عمله السنوية ومناقشة استخدام موارده. كما ناقشت اللجنة تقارير مهام المراجعة الداخلية وتابعت بانتظام الإجراءات المتخذة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها. قامت اللجنة أيضاً بمناقشة الأتعاب المالية المقترحة لمراقبي الحسابات عن العام المالي 2023. هذا وبدأت اللجنة إجراءات اختيار والتعاقد مع مؤسسات مهنية ذات خبرة ومصداقية لتنفيذ أعمال تقييم إطار الرقابة الداخلية وأعمال التأكد الخارجي من جودة قطاع المراجعة الداخلية، والتي من المقرر أن تتم خلال عام 2024.

ج. الالتزام:

ناقشت اللجنة السياسات والضوابط والإجراءات المتعلقة بالالتزام، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الجرائم المالية. وتابعت حالات الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة، وناقشت الحالات الجوهرية منها، وكيفية تحسين الإجراءات المطبقة الخاصة بها. وحرصت اللجنة أيضاً على الإحاطة بكافة التشريعات والقرارات التنظيمية الصادرة عن جهات الإشراف والرقابة التي يخضع لها البنك، ومناقشتها.



انعقاد اجتماعات اللجنة:

ينسق أمين سر اللجنة بصفة منتظمة مع رئيس اللجنة لضمان وفاء اللجنة بمسئولياتها، ووضع جدول أعمال الاجتماعات، والإحاطة بما يستجد بخصوص توصيات وألويات اللجنة. ويتم عقد اجتماعات اللجنة قبل موعد انعقاد مجلس الإدارة، بما يتيح لرئيس اللجنة من إطلاع مجلس الإدارة على آخر مستجدات عملها وعلى توصياتها، والموضوعات ذات الأهمية.

لجنة الحوكمة والترشيحات

لجنة الحوكمة والترشيحات هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتُشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويفضل أن يكونوا من المستقلين ويختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لدورة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة الحوكمة والترشيحات:

- تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن الرقابة العامة على مسائل الحوكمة والتأكد من تعزيز ثقافة الحوكمة السليمة داخل مجلس الإدارة والبنك
- مراجعة التعديلات على ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، بالإضافة إلى مجموعة سياسات الحوكمة، والذي يستلزم إجراء مراجعة دورية لهيكل حوكمة البنك والتوصية بالتغييرات إذا لزم الأمر لمجلس الإدارة
- تقوم اللجنة بدور لجنة الترشيحات وتساهم في فعالية مجلس الإدارة وحوكمته، من خلال وضع معايير اختيار أعضاء مجلس إدارة جدد وتساعد المجلس في تحديد الأفراد المناسبين للترشيحات كأعضاء مجلس إدارة يمثلون غير المساهمين. وتمتد مهام اللجنة إلى التأكد من خطة تتابع السلطة داخل المجلس، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للبنك.

أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات لعام 2023:

لعبت لجنة الحوكمة والترشيحات خلال عام 2023 دورًا حيويًا في ضمان الممارسات الفعالة للحوكمة والإشراف على عملية الترشح لعضوية مجلس الإدارة. وتركزت جهود اللجنة على تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي على مستوى البنك. وتقوم اللجنة بتقديم النصح والمشورة بصفة منتظمة إلى مجلس الإدارة بشأن مسائل الحوكمة وذلك في ضوء المراجعة الدورية لإطار الحوكمة داخل البنك. كما ساعدت لجنة الحوكمة والترشيحات مجلس الإدارة على العمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية ووفقًا لأفضل الممارسات الدولية للحوكمة. وكان من ضمن الأولويات الرئيسية للجنة لعام 2023 التركيز على مساعدة مجلس الإدارة في تحديد المرشحين المحتملين للمناصب الرئيسية واعدادهم لضمان استمرارية التتابع المرن للسلطة داخل البنك.

خلال عام 2023، قامت اللجنة بمراجعة وتحديث سياسات وممارسات الحوكمة داخل البنك لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات وتوقعات أصحاب المصالح، كما قامت اللجنة بمراجعة التقرير السنوي للحوكمة في البنك بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة عن عام 2023. وأجرت اللجنة تقييمًا شاملاً لفعالية مجلس الإدارة بهدف تحديد مجالات التطوير وتعزيز الأداء العام. وتلقت اللجنة على مدار العام تحديثات بشأن القوانين واللوائح التنفيذية والقواعد والقرارات المعدلة أو الصادرة حديثًا والتي تؤثر بدورها على الحوكمة داخل البنك، كما وأوصت اللجنة باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

أشرفت اللجنة في عام 2023 على عملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة الجدد، من خلال تحديد الأفراد المناسبين للترشح كأعضاء داخل المجلس، وإجراء العناية الواجبة، ورفع التوصية بالتعيين إلى مجلس الإدارة، ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تعيين ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين جدد بمجلس الإدارة. كما تم التركيز على استقطاب الأعضاء المؤهلين ذوي المهارة والخبرات المتنوعة لتعزيز فعالية المجلس وقدرته على اتخاذ القرارات. وتم تشكيل لجان المجلس غير التنفيذية كي يتم الاستفادة من معرفة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة الجدد.



لجنة المرتبات وتقدير المزايا

لجنة المرتبات وتقدير المزايا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتُشكل اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس في الاجتماع الأول له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة المرتبات وتقدير المزايا:

- وضع سياسات برامج المكافآت التي تشمل إجمالي المكافآت للمسؤولين التنفيذيين والموظفين الرئيسيين في البنك. يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس الإدارة، ويجب تحديد المبادئ المستخدمة في تصميم هذه السياسات بشكل واضح. وينبغي أن يشمل التعويض المرتبات والمخصصات والمزايا ونظام أسهم الإثابة والتحفيز للمديرين والعاملين بالبنك وأي عنصر مالي آخر.
- المراجعة السنوية لأهداف كبار المسؤولين التنفيذيين وتقييم أدائهم في ضوء تلك الأهداف، وتحديد المكافآت الخاصة بهم على أساس هذا التقييم.
- المراجعة السنوية والتوصية بمكافآت أعضاء المجلس. وعند التوصية بمكافآت الأعضاء غير التنفيذيين (بما في ذلك مكافآت عضوية اللجان)، ينبغي النظر في مشاركتهم الفعالة في المجلس، وينبغي ربط المكافأة بأهداف البنك طويلة الأجل وليس بأدائه على المدى القصير.
- مراجعة بيانات السوق سنوياً لتقييم الوضع التنافسي للبنك فيما يتعلق بالمكافآت لكبار التنفيذيين، لضمان قدرة البنك على اجتذاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها.
- مراجعة بيانات السوق سنوياً لتقييم الوضع التنافسي للبنك فيما يتعلق بما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة، في ضوء حجم وتنوع نشاط البنك، لاستمرار قدرته على اجتذاب أفضل العناصر من مصر ومختلف دول العالم.

أبرز أعمال لجنة المرتبات وتقدير المزايا لعام 2023:

- قامت اللجنة بتقييم أداء المسؤولين التنفيذيين لعام 2022 وحددت المكافآت الخاصة بهم على أساس هذا التقييم.
- راجعت اللجنة ووافقت على الإرشادات العامة للمكافآت والإثابة والتحفيز للبنك لعام 2022.
- تم عرض منهجية وإرشادات مراجعة الرواتب والزيادات السنوية في اللجنة للإجماع عليها.
- تم تقديم نبذة مختصرة عن إدارة الأداء لعام 2022 لعرض "نهج توزيع تصنيف الأداء" الذي اتبعه البنك التجاري الدولي خلال عام 2022.
- تقديم مقترح حصة مجلس الإدارة من توزيعات الأرباح وأسس استحقاقها لكل عضو في ضوء رئاسته أو عضويته بلجنة أو أكثر.

لجنة المخاطر

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل، وتكون الغالبية من الأعضاء غير التنفيذيين، الذين يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له بعد انتخابه لفترة جديدة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

أبرز مسؤوليات لجنة المخاطر

- الإحاطة الكاملة واعتماد الموقف الحالي لمخاطر البنك واتجاهاته.
- الإشراف على المخاطر المالية وغير المالية والمخاطر الناشئة ومراقبتها من خلال مراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية للبنك.
- الاطلاع والتأكد من وجود تنظيم وهيكل لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى عملية فعالة لتحديد، وتقييم، وإدارة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، وغيرها من المخاطر المالية وغير المالية، وكذلك المخاطر الناشئة الحديثة، وكفاية منهجيات قياس المخاطر الحالية.



- المراجعة الدورية لتقييم مخاطر محفظة الاستثمار والإقراض، وللإجراءات التي تم اتخاذها بحسب ما تقتضي الضرورة، بالإضافة إلى ذلك، تتحقق اللجنة من فرضيات مجموعة المخاطر المتعلقة بحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة الربع سنوية.
- التأكد من التزام البنك بالحدود الرقابية وحدود التركيز، ومراجعة تركيز المخاطر الأخرى عند الحاجة.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بشكل منتظم بمراجعة قيمة الضمانات المقدمة من العملاء لدعم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم، وتحديد الخطوات الواجب اتخاذها لتصحيح أي انخفاض في القيمة، وتقديم تقرير لمجلس الإدارة بهذا الشأن.
- مراجعة مدى كفاية نسب رأس المال (الاقتصادية والرقابية)، والموافقة على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وخطة التعافي.
- الموافقة على الديون المعدومة التي أحيلت من قِبَل لجنة (القروض والاستثمارات المتعثرة) أو لجنة (إدارة المخاطر)، والتوصية بالإجراءات المناسبة بحسب ما تقتضي الضرورة إلى مجلس الإدارة للحصول على الموافقة النهائية.
- الموافقة على السياسات، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسئوليات المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك مراجعة متطلبات إدارة المخاطر الرئيسية.
- المراجعة والموافقة على مستوى المخاطر المقبول، والتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اعتبرت بشكل شامل المخاطر المرتبطة بذلك، وطبقت التقييم والمعالجة المناسبين.
- مراجعة التغييرات البارزة فيما يتعلق باللوائح المصرفية، وتقديم تقرير وفقاً لذلك إلى مجلس الإدارة.
- ضمان استقلالية رئيس مجموعة المخاطر وحصوله على منصب رفيع المستوى بشكل كافي للتأثير على اتخاذ القرار وسهولة التواصل مع مجلس الإدارة عند الحاجة.
- تلقي المعلومات من الإدارة على أساس دوري، وكذلك تقارير عن التعرض للمخاطر وأنشطة إدارة المخاطر.
- يجب على اللجنة في إطار سعيها إلى الاضطلاع بواجباتها ومسئولياتها، أن تأخذ في الاعتبار - من بين أمور أخرى - التأثير المحتمل لأي أمر على سمعة البنك.

أبرز أعمال لجنة المخاطر 2023:

- أطلعت اللجنة على تقارير المخاطر الدورية التي توضح التحديات الرئيسية للقطاع المؤسسي، وقطاعات التجزئة المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المخاطر المالية وغير المالية الأخرى التي طرأت خلال كل ربع من العام.
- حرصت اللجنة على الاطلاع ومراجعته المخاطر الناشئة، إلى جانب المخاطر المالية وغير المالية الأخرى. كما قامت اللجنة بمراجعة حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأعربت عن ثقتها في جودة محفظة البنك الأفضل وأكثر استقراراً نسبياً، وكذلك قوه معدلات التغطية. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بمراجعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وتناولت التوصيات اللازمة.



لجنة العمليات والتكنولوجيا

لجنة العمليات والتكنولوجيا هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتشكل اللجنة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس.

أبرز مسؤوليات لجنة العمليات والتكنولوجيا:

- مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسئوليته الرقابية على العمليات والتكنولوجيا فيما يتعلق بمدى اتساقها ومواءمتها مع استراتيجية وأهداف البنك ودعم كفاءة أعماله وإضفاء المزيد من المتانة والمرونة المؤسسية له.
- التأكد من تطبيق البنك لأحدث التطورات والأساليب المتقدمة وتبنيه لأفضل الممارسات المناسبة بغرض زيادة القدرة التنافسية للبنك وتقليل المخاطر المحتملة.

أبرز أعمال لجنة العمليات والتكنولوجيا لعام 2023:

- الإشراف على المشروعات الاستراتيجية لقطاعات الأعمال المختلفة وتكنولوجيا المعلومات لعام 2023 فيما يتعلق بالتوجه الخاص بها والميزانية المرتبطة بها.
- قامت اللجنة باستعراض ومراجعة تنفيذ مشروعات واستراتيجية قطاع الأعمال والتكنولوجيا والتأكد من تطابقها مع الاستراتيجية العامة للبنك ومواكبتها لأفضل الممارسات العالمية والتقييم التنافسي للبنك.
- نجح البنك في ظل توجيهات اللجنة في العمل على العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء البنكية، وتحسين مؤشرات الخدمة الرئيسية، بالإضافة إلى تطوير استراتيجية للتوسع في مركز الاتصال الخاص بالبنك وبالتالي تحسين الخدمات المقدمة من خلاله.
- تابعت اللجنة الجهود التي قام بها البنك للمزيد من التطوير من كفاءته في مجال الأمن السيبراني
- تم التركيز أيضاً على تقديم خدمات جديدة عبر القنوات الرقمية بالإضافة إلى إنشاء مركز التطوير الرقمي والذي يهدف إلى تطوير المنصات الرقمية للبنك. وكذلك تقديم الخدمات للعملاء ذوي الدخل المنخفض والشمول المالي للشرائح والفئات غير المستغلة.
- واصلت اللجنة تركيزها على المخاطر الهامة غير المالية "Non- Financial Risks" عبر قطاعات العمليات والتكنولوجيا المختلفة.
- ركزت اللجنة أيضاً على نتائج تدقيق الرقابة الداخلية والخارجية وشددت على أهمية وجود توافق بين خطوط الدفاع المختلفة للبنك "Lines of defense" فيما يتعلق بتحديد وتقييم أهمية المخاطر المرتبطة ومدى تأثيرها على الأعمال الخاصة بالبنك.

لجنة الاستدامة:

تتكون لجنة الاستدامة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل، وتكون الغالبية من الأعضاء غير التنفيذيين، الذين يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة.

أبرز مسؤوليات لجنة الاستدامة:

قام مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بتأسيس لجنة الاستدامة لضمان إدراج التمويل المستدام ضمن أجندة البنك، وأن يكون هناك استمرارية وتفاعل مع الاستدامة داخل البنك. توفر اللجنة للبنك التوجه الاستراتيجي بشأن الأمور البنائية والمجتمعية والحوكمة ESG، كما تشرف على التكامل الفعال لممارسات الاستدامة ضمن خطة أعمال البنك وعملياته، مع ضمان الامتثال للجهات الرقابية، وكذلك التوافق مع الأطر العالمية والإقليمية.



وحيث أن جميع الشركات من الممكن أن تؤثر على مجتمعنا وعلى كوكبنا بطرق إيجابية وسلبية على حد سواء، فإن البنك التجاري الدولي يقوم بالتركيز على أن منتجاته وخدماته تهدف إلى تقليل التأثيرات السلبية طويلة الأجل للبنك وخلق القيمة المستدامة وتعظيمها لجميع أصحاب المصالح.

أبرز إنجازات لجنة الاستدامة لعام 2023:

- انعقدت اللجنة ستة مرات مع الإدارة التنفيذية لمناقشة جميع موضوعات الاستدامة، مما يؤكد دورها كعنصر أساسي في هيكل حوكمة التمويل المستدام.
- الإشراف على امتثال البنك للوائح الرقابية بما في ذلك تعليمات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.
- متابعة تنفيذ نظم الاستدامة ودمج المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة داخل البنك، بما في ذلك نظم إدارة المخاطر البيئية والمجتمعية ونظام إدارة مخاطر المناخ.
- ضمان تنفيذ نظم واستراتيجية التمويل المستدام داخل البنك، من خلال التقدم المحرز في السندات الخضراء وبرامج ومنتجات التمويل المستدام.
- مراقبة هيكل البنك لأطر التمويل المستدام والإفصاحات ذات الصلة بالإضافة إلى تفعيل آلية الحوكمة المناسبة.
- دعم إنشاء منصة رقمته البيانات البيئية والمجتمعية والحوكمة، وتعزيز حوكمة الإفصاح، والترويج لحلول مصرفية مبتكرة لتعظيم النزاهة والشفافية.
- ضمان مشاركة أصحاب المصالح في أمور الاستدامة من خلال الفعاليات والأحداث والشراكات الإقليمية والدولية لتعزيز كل من خطط الأعمال والعلامة التجارية لتحقيق أقصى قدر من العوائد.
- الإشراف على تطوير أنشطة التعليم الخاص بالتمويل المستدام بجانب بناء القدرات لموظفي البنك والعملاء، فضلا عن تبادل المعرفة بين الأقران.
- تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال ضمان وجود السياسات والأنشطة والخدمات المناسبة لتحسين معايير ختم المساواة بين الجنسين الذي حصل عليه البنك.



اللجان التنفيذية

يتم تفويض اللجان التنفيذية من قبل الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لإدارة العمليات اليومية للبنك وتنفيذ استراتيجية البنك كما وافق عليها مجلس الإدارة وبما يتوافق مع سياسات البنك. تشمل اللجان التنفيذية، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية واللجنة العليا للإقراض والاستثمار ولجنة إدارة المخاطر ولجنة القروض المتعثرة والاستثمار.

اللجنة التنفيذية

يتم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، على أن تتكون اللجنة من خمسة أعضاء على الأقل. يرأس اللجنة عضو مجلس إدارة تنفيذي ويقوم بمساعدته باقي أعضاء اللجنة من كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك. وتعتبر اللجنة مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية البنك التي اعتمدها مجلس الإدارة. كما تلتزم اللجنة بمعايير أخلاقية عالية وتضمن الالتزام بسياسات البنك الداخلية والتنظيمية بما يحقق مصلحة البنك ومساهميه، ويضمن التوافق مع الاستراتيجية والضوابط الفعالة وتقييم المخاطر والاستخدام الفعال للموارد في البنك.

أعضاء اللجنة التنفيذية:

- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – رئيساً
- نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – عضواً
- الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي – عضواً
- الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية – عضواً
- رئيس قطاع المخاطر – عضواً
- الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات – عضواً
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي – عضواً
- رئيس قطاع الخزنة ورأس المال – عضواً

اللجنة العليا للإقراض والاستثمار

تختص اللجنة العليا للإقراض والاستثمار بالإشراف والموافقة على جميع القروض المنتظمة للقطاع المؤسسي وعمليات الاستثمار المباشر طبقاً للحدود والاستثناءات المنصوص عليها في سياسات البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. كما تعد اللجنة العليا للإقراض والاستثمار هي الجهة المسؤولة عن تعيين أعضاء ومراقبة أداء وقرارات لجان الائتمان الأخرى بالبنك.

رئيس اللجنة: السيد / حسين أباطة - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الأعضاء: الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي

لجنة القروض والاستثمارات المتعثرة

تختص لجنة القروض والاستثمارات المتعثرة بالموافقة على وإدارة حسابات القروض غير المنتظمة للشركات الكبرى ذات التصنيف الائتماني من (8-10) والاستثمارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون، هذا بالإضافة إلى القروض المعدومة للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، المتوسطة والكبرى على حد سواء.

رئيس اللجنة: السيد / حسين أباطة - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الأعضاء: الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي

لجنة إدارة المخاطر

اللجنة هي المسؤولة عن تطبيق إطار فعال لأداره المخاطر، وتوفير الرقابة على أنشطة المخاطر المختلفة، وتتضمن المخاطر المالية التي تشمل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعائد والاستثمار، بالإضافة للمخاطر الرئيسية الأخرى مثل التشغيل والأطراف الثالثة والتكنولوجيا والسمعة والاستراتيجية والنماذج الحسابية والبيئية والاجتماعية، كجزء من الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر المؤسسية. الغرض هو خلق نهج استراتيجي للمخاطر مقرونا بثقافة مخاطر قوية ونظام صلب للتحديد والقياس والإدارة والمراقبة والإبلاغ بما يتوافق مع التعليمات الرقابية المحلية وأفضل الممارسات الدولية.

رئاسة مشتركة: كل من السيد / حسين أباطة – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب-والسيد/ طلحة كريم - الرئيس التنفيذي لقطاع المخاطر
الأعضاء: الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي

البيئة الرقابية

يتمتع البنك التجاري الدولي بنظام رقابة داخلية يلزم الفصل بين مهام مسؤولي وظائف الرقابة الداخلية في البنك، بحيث يعملون باستقلالية عن بعضهم البعض، ويوفر لهم قنوات اتصال مباشرة مع مجلس إدارة البنك والإدارة العليا. وتحكم الرقابة الداخلية للبنك مجموعة من السياسات وإجراءات العمل المعدة طبقاً لأفضل الممارسات الدولية ويتم استخدام تقارير ونتائج أعمال الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية للبنك في مساعدة مجلس الإدارة على التحقق من مدى فاعلية تلك النظم وصحة عمليات البنك وأدائه.

عند إعداد الهيكل التنظيمي للبنك تقوم الإدارات المعنية بنظام الرقابة الداخلية بالتأكد من تحديد الاختصاصات والفصل بين المسؤوليات والمهام لكافة العاملين بالبنك.

قطاع المراجعة الداخلية

قام البنك التجاري الدولي بوضع ميثاق للمراجعة الداخلية يتوافق مع إطار الممارسات المهنية الدولية والأخلاقيات والمعايير وتعريف المراجعة الداخلية.

قطاع المراجعة هو قطاع مستقل، حيث يتبع الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية وظيفياً للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة وكذلك يتبع إدارياً الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ميثاق المراجعة الداخلية:

- ميثاق المراجعة الداخلية المعتمد من لجنة المراجعة الداخلية يحدد نطاق وصلاحيات وتبعية قطاع المراجعة الداخلية. كما ينص على استقلالية القطاع ومسئوليته ويحدد علاقته بالإدارة ومراقبي الحسابات الخارجيين وكافة الجهات المعنية .
- وينص الميثاق على استقلالية وموضوعية نشاط المراجعة الداخلية، وعلى قيام الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية بتأكيد استقلالية قطاع المراجعة الداخلية أمام مجلس الإدارة، بصفة سنوية على الأقل .

نطاق وإجراءات عمل المراجعة الداخلية:

- يغطي نطاق المراجعة الداخلية جميع أنشطة البنك والشركات التابعة له (عندما تزيد حصة البنك التجاري الدولي عن 50% من إجمالي الملكية أو عندما تكون لديه سيطرة على الشركة)، والشركات الشقيقة (عندما تتراوح حصة البنك التجاري الدولي بين 20% إلى 50% من إجمالي الملكية، أو كلما كان للبنك التجاري الدولي تأثير على قرارات هذه الشركات) .
- لا توجد أية قيود على نطاق عمل المراجعة الداخلية. ويُسمح للمراجعين الداخليين بالاطلاع دون قيود على جميع السجلات والتعامل مع الموظفين وأصول البنك وكل ما يعتبر ضرورياً لأداء مهامهم.
- يقوم الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية بتقديم خطة المراجعة السنوية إلى لجنة المراجعة للموافقة عليها.
- ينبغي أن يقوم المراجعون الداخليون بمهامهم مع إيلاء العناية المهنية اللازمة، أخذين في الاعتبار، قبل كل الأمور، طبيعة العمل المسند إليهم ودرجة صعوبته وكذا العائد من القيام به.
- وخلال مهام المراجعة الداخلية، يجب أن يكون المراجعون الداخليون على دراية بالمخاطر وغيرها من الجوانب الرقابية الهامة، وعند مراجعة عمليات إدارة المخاطر، ولا يمارس المراجعون الداخليون أية مسؤوليات إدارية عن إدارة المخاطر .
- يتم إرسال تقارير المراجعة الداخلية إلى كل إدارة/قطاع تمت مراجعته، وينبغي إخطار الإدارة العليا ولجنة المراجعة بالملاحظات الهامة المتعلقة بممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والجوانب الرقابية. ويتم إرسال ملاحظات المراجعة الهامة إلى الإدارة العليا للبنك طلباً للرد والتعقيب عليها. وكذلك للجنة الإدارة ولجنة المراجعة الداخلية.



- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة تصحيح ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين، وغيرها من الجهات الرقابية.
- يقوم الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية بتقديم تقارير مؤقتة حول الموضوعات ذات المخاطر العالية وتقارير موجزة عن المسائل التي تم حلها وتلك التي لم يتم حلها، إلى لجنة المراجعة.
- يقدم الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية تقاريراً دورياً تفصيلياً إلى لجنة المراجعة يتضمن تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت خلال تلك الفترة ملقياً الضوء على أية نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية للبنك، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالتوظيف والتدريب في القطاع. كذلك يقوم بشكل سنوي بتقديم ملخصاً لجميع أنشطة قطاع المراجعة، بما في ذلك مقارنة لنسبة ما تم إنجازه من خطة المراجعة الداخلية للعام مقابل الخطة المعتمدة. بالإضافة إلى تقرير مختصر يتضمن ما حدث من تغييرات في موارد المراجعة الداخلية خلال العام.

إدارة المخاطر

تقوم مجموعة المخاطر بمراقبة شاملة ومستقلة على المخاطر المتعددة وتدعم تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية من خلال إدارة مختلف أنواع المخاطر سواء المالية وغير المالية مقارنة بمستوى حجم المخاطر المقبول ومستوي تحمل المخاطر المسموح والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. تساعد المجموعة في تحديد الأحداث السلبية المحتملة بشكل استباقي وتأسيس استجابات مناسبة لتلك المخاطر.

يرأس إدارة المخاطر رئيس قطاع المخاطر والذي يتبع فنياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب بما يضمن استقلالية القطاع. تضم مجموعة إدارة المخاطر في البنك التجاري الدولي "مصر" أربع إدارات رئيسية تتبع مباشرة رئيس قطاع المخاطر وهي:

- إدارة مراقبة الائتمان والاستثمار
- إدارة مخاطر الائتمان والتجزئة المصرفية والشركات الصغيرة والمخاطر غير المالية (مخاطر الاحتيال والمخاطر التشغيلية)
- إدارة المعلومات الائتمانية
- إدارة المخاطر الناشئة والدعم

ويستخدم البنك في هذا الأمر منهج خطوط الدفاع الثلاثة:

- **الخط الأول:** يشمل كافة إدارات الأعمال والعمليات؛ وهو المسئول عن القيام بتحديد وإدارة المخاطر الملازمة للأنشطة.
- **الخط الثاني:** يشمل إدارات المخاطر والالتزام والحوكمة وهو المسئول عن وضع النظم واللوائح الرقابية بالإضافة إلى المراقبة والإقرار عن تنفيذها لفرض رقابة فعالة في أثناء تنفيذ الأنشطة.
- **الخط الثالث:** يشمل إدارة المراجعة الداخلية والتي تقوم بعمل تقييم مستقل لعمليات المنظمة.

ويقوم البنك عند وضع الاستراتيجيات والموازنة وتقييم الأداء بتحديد المخاطر التي قد يواجهها بحيث يتم وضعها في الاعتبار لاعتماد الاستراتيجيات المناسبة حيالها ودعم اتخاذ القرار.

ويملك البنك مجموعة شاملة من سياسات إدارة المخاطر (متضمنة حدود المخاطر) وإجراءات وأدلة عمل تغطي جميع جوانب المخاطر الأساسية، والتي يتم مراجعتها وتحديثها، والموافقة عليها بصورة سنوية على الأقل بما يتماشى مع استراتيجية البنك وضوابط البنك المركزي المصري ومعايير الجهات الرقابية الدولية الأخرى ومتطلبات ومتغيرات السوق



إدارة الالتزام

قطاع الالتزام هو قطاع رقابي مستقل يتبع فنياً لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة البنك، ويتبع إدارياً المسؤول التنفيذي والعضو المنتدب ضماناً لاستقلاليتهم؛ ويتولى القطاع مسؤولية الارتقاء بثقافة الالتزام والسلوك الأخلاقي، بالإضافة إلى اتخاذ ما يلزم لتطبيق كافة القوانين السارية والتعليمات الرقابية وجميع ما يتعلق بذلك من سياسات ولوائح داخلية. ويتحقق ذلك من خلال إطار عمل قوي يحدد السياسات والإجراءات والضوابط وبرامج التدريب التي يتم من خلالها إدارة مخاطر الالتزام وتمكين الالتزام على مستوى البنك

الهيكل التنظيمي للقطاع

يعمل القطاع من خلال هيكل تنظيمي متكامل لإدارة مخاطر عدم الالتزام ويتكون من خمسة إدارات أساسية وهي كالتالي:

أ. إدارة مكافحة الجرائم المالية:

إدارة مكافحة الجرائم المالية هي الإدارة المنوط بها اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق العقوبات الدولية والمحلية، وكذلك مختلف مخاطر الجرائم المالية الأخرى بما في ذلك الفساد والرشوة. كما تقوم الإدارة بدور استشاري ورقابي فيما يتعلق بالجرائم المالية، ولها كافة الصلاحيات لوضع التدابير والإجراءات اللازمة لحماية البنك التجاري الدولي من المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية ومن أهم مهام الإدارة ما يلي:

- تطبيق النهج القائم على المخاطر لمكافحة الجرائم المالية واتخاذ التدابير التوجيهية والوقائية والاستقصائية اللازمة لمكافحة الجرائم المالية بشكل استباقي والحد من مخاطر إساءة استخدام منتجات البنك في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي شكل آخر من أشكال الجرائم المالية؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن الأنشطة والمعاملات المشتبه بها والتحقق فيها والإبلاغ عنها والعمل على زيادة وعي الموظفين للإبلاغ عن شكوكهم في حالة وجود دواعي اشتباه؛
- المراقبة المستمرة لحسابات موظفي البنك التجاري الدولي وأقاربهم للتأكد من عدم إساءة استخدام تلك الحسابات والالتزام بالسياسات والإجراءات ذات الصلة؛ متضمنة ميثاق الأخلاق والسلوك المهني وسياسة تعارض المصالح؛
- الإخطار عن العمليات والأنشطة المشتبه بها إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرد على استفساراتهم بصورة دقيقة؛
- التحوط من مخاطر انتهاك العقوبات الدولية والمحلية عن طريق التحقق من عدم تعامل البنك أو مشاركته في معاملات سواء بطريق مباشر أو غير مباشر مع أشخاص مدرجين على قوائم العقوبات المحلية والدولية ووضع الضوابط المناسبة على الأنشطة المتعلقة بالعقوبات؛
- تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة على العملاء أو الأطراف ذات الصلة أو المعاملات أو غيرها من التي تم تقييمها على أنها عالية المخاطر لضمان التحوط من الجرائم المالية ومخاطر العقوبات؛
- تنفيذ برنامج قائم على المخاطر لإدارة العناية الواجبة تجاه العملاء حيث يتم تقييم مخاطرهم. وبناءً عليه يتم تحديد الإجراءات والموافقات الخاصة بالعناية الواجبة؛
- مراجعة وفحص المنتجات والخدمات الجديدة والإجراءات والسياسات المختلفة من وجهة نظر مخاطر الجريمة المالية على أساس نهج علمي قائم على المخاطر للتأكد من التحوط من مخاطر الجرائم المالية؛
- تعزيز مبادئ مكافحة الرشوة والفساد والخاصة بالبنك التجاري الدولي لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين.
- إحاطة جميع العاملين بالبنك التجاري الدولي بكيفية تحديد وإدارة المخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر السمعة فيما يتعلق بالفساد والرشوة.
- إعداد التقارير والحصول على المعلومات الضرورية واللازمة لاتخاذ القرار المناسب.



ب. إدارة الالتزام بالمتطلبات الرقابية:

إدارة الالتزام بالمتطلبات الرقابية مسؤولة عن وضع وتنفيذ برنامج وإطار عمل متكامل للتحقق من التزام البنك بتطبيق المتطلبات الرقابية، وتتضمن أهم مهام الإدارة ما يلي:

- التعامل كنقطة الاتصال الرئيسية من جانب البنك مع الجهات الرقابية المختلفة؛
- إدارة التغيير في المتطلبات الرقابية من خلال تلقي التعليمات الرقابية وتفسيرها ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها والالتزام بها؛
- إدارة مخاطر الالتزام الرقابي؛
- وضع الضوابط المناسبة والمراجعة المسبقة لكافة سياسات وإجراءات عمل البنك وكذلك المنتجات والخدمات التي يقدمها والمراسلات الخاصة بالبنك للتأكد من توافقها مع التعليمات الرقابية؛
- تقديم الرأي والمشورة لقطاعات البنك المختلفة فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق التعليمات الرقابية المعمول بها.

ج. إدارة فحص وتدقيق الالتزام:

تُعنى الإدارة بالقيام بالدور الرقابي المستقل للالتزام، والتحقق من كفاءة برنامج الالتزام على مستوى البنك. وفيما يلي أهم مسؤوليات الإدارة:

- التأكد من فاعلية برنامج الالتزام من خلال التقييم المستقل لمخاطر الالتزام بالبنك؛
- العمل كإندازر مبكر لتحديد ملاحظات الالتزام المحتملة، وتقييم فعالية وشمولية التدابير المتخذة لإدارة مخاطر الالتزام؛
- تحديد وتنفيذ خطة مراجعة سنوية قائمة على المخاطر، تستهدف تقييم مخاطر الالتزام ونزاهة تصميم وتنفيذ الضوابط المتعلقة بها؛
- اعتماد ثقافة الالتزام بالبنك من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالالتزام وتنظيم وتقديم الدورات التدريبية والتوعوية بالتنسيق مع مسؤولي إدارات الالتزام وإدارة الموارد البشرية.

د. إدارة مخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء:

هي الإدارة المنوط بها إدارة مخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء، وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري وسياسات وإجراءات البنك الداخلية وتتضمن أهم اختصاصات الإدارة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر السلوك للتأكد من أنها في مستوى المخاطر المقبول في البنك؛
- تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح وحماية سرية بيانات العملاء؛
- وضع ومتابعة آليات التعامل مع شكاوى العملاء بالتنسيق مع إدارات خدمة العملاء وإدارات البنك المختلفة ومعالجة الشكاوى والتظلمات وتسوية الخلافات والمنازعات وفقاً للتعليمات الرقابية وبما يضمن حماية حقوق العملاء؛
- وضع التدابير اللازمة لتطبيق سياسة مخاطر السلوك والتنسيق مع كافة إدارات البنك للتأكد من فاعلية التطبيق ووضع الخطط التصحيحية اللازمة؛
- نشر الثقافة المالية لعملاء البنك لتمكينهم من اتخاذ الخيارات الصحيحة؛
- ترسيخ ثقافة السلوك المهني لدى العاملين بالبنك بما في ذلك الإدارة العليا؛
- ضمان الالتزام بالإرشادات التنظيمية والسياسات الداخلية والتعليمات الرقابية حال تقديم الخدمات المصرفية أو المنتجات البنكية للعملاء، وعند تقديم المشورة والمعلومات المالية لهم، وعند الإعلان عن المنتجات أو الخدمات وإطلاقها.



هـ. إدارة تلقي البلاغات عن الممارسات غير المشروعة Whistle Blowing:

هي الإدارة المعنية بإدارة برنامج الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة بشكل عام بما في ذلك تطوير وتنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومتطلباتها. تهدف هذه الركيزة المهمة لبرنامج الالتزام إلى تشجيع الموظفين على التحدث والإبلاغ عن سوء السلوك في مكان العمل مع توفير الحماية لهم والحفاظ على هويتهم.

يوفر البنك لموظفيه وسائل أمنة للإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالسلوك غير الأخلاقي أو سوء السلوك في مكان العمل من خلال البوابة الإلكترونية للإبلاغ عن المخالفات والبريد الإلكتروني المخصص والخط الساخن

ويقدم مدير الإبلاغ عن المخالفات تقاريره بشكل مستقل إلى رئيس قطاع الالتزام. ويواصل الفريق التعامل مع هذا الدور المهم مع التركيز المستمر على التحقيق العادل وحماية المبلغين عن المخالفات مع الحفاظ على هويتهم

ويتم إصدار تقرير عن جميع حالات الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة بانتظام إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة إلى النتائج والإجراءات المتخذة.

التدريب والتوعية:

خلال عام 2023، قام قطاع الالتزام بتطوير وتنفيذ خطة تدريبية بالتنسيق مع قسم التعلم والتطوير بإدارة الموارد البشرية، بغرض زيادة وعي موظفي البنك التجاري الدولي بمختلف جوانب مكافحة الجرائم المالية والعقوبات الدولية ومتطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي ("FATCA" Foreign Account Tax Compliance Act) "فاتكا" ومخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء والإبلاغ عن المخالفات، ومكافحة الفساد والرشوة وحماية البنك من أية مخاطر محتملة متعلقة بالالتزام. وتضمنت الخطة تنظيم دورات تدريبية يقوم بها موظفو فريق الالتزام بنظام التدريب الإلكتروني.

كما تم إطلاق حملة توعية بالالتزام تشمل بعض الإدارات مثل (Contact Center, Direct Sales and Tele Sales). تستهدف الحملة موظفين هذه الإدارات لزيادة الوعي بالالتزام. تم تقديم المحاضرات التدريبية داخل تلك الإدارات عن طريق العديد من موظفي قطاع الالتزام حيث تناولوا مواضيع متعددة مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الرشوة والفساد والجرائم المالية ومخاطر السلوك والإبلاغ عن المخالفات بالإضافة إلى اتجاهات السوق.



إدارة الحوكمة

في إطار مهمة البنك المتمثلة في توفير أفضل الحلول المالية للمؤسسات والأفراد، يسعى البنك التجاري الدولي إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، وينعكس ذلك في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك، والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة والسياسات الخاصة بالحوكمة الرشيدة (تضارب المصالح، الإفصاح، ميثاق الأخلاق والسلوك المهني، وسياسة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي).

إدارة الحوكمة هي إدارة مستقلة تتبع من الناحية الفنية لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة وتتبع من الناحية الإدارية الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب بما يضمن استقلالية الإدارة ويتمشي مع أفضل الممارسات الدولية.

يتبع البنك سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة الرشيدة لدى المساهمين، العاملين بالبنك، أصحاب المصالح والمجتمع. تم إعداد تلك السياسات وفقا لإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ 23 أغسطس 2011، القانون رقم 194 لسنة 2020، ما يخص الحوكمة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وأفضل الممارسات الدولية مثل مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

كجزء من الجهود التي تبذلها إدارة الحوكمة والتقييم المستمر لسياساتها لمواكبة التغيرات الديناميكية في بيئة الأعمال، تم تحديث سياسات الحوكمة خلال العام وتم الموافقة عليها من قبل من مجلس الإدارة، علاوة على ذلك، أخذت إدارة الحوكمة على عاتقها التعامل مع تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي ووضعت سياسة شاملة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ووضع مبادئ توجيهية واضحة لاستخدام الموظفين لوسائل التواصل الاجتماعي، وتشجيعهم على استخدام حساباتهم الشخصية علي وسائل التواصل الاجتماعي بمسؤولية، ومعالجة أي مشكلات قد تنشأ بشكل استباقي. ومن خلال الاستفادة من التأثيرات الإيجابية وتخفيف التأثيرات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي، سيتمكن البنك من تسخير قوة وسائل التواصل الاجتماعي لصالحه. تساعد سياسة وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك على حماية سمعة البنك، والحفاظ على السرية، والامتثال للوائح، وتخفيف المخاطر القانونية، وتقيف الموظفين، وتعزيز العلامة التجارية.

أبرز مهام إدارة الحوكمة:

- مراقبة تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة البنك.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالبنك من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالبنك مع تحديد مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسات الحوكمة (تضارب المصالح، الإفصاح، وقواعد سلوك العمل، سياسة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي) على كافة العاملين بالبنك وكذا أعضاء مجلس الإدارة.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- وضع مبادئ الحوكمة وتحديد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقات بين جميع الموظفين.
- تنظيم تعاملات الداخلين على أسهم البنك.

من ضمن ممارسات الحوكمة الخاصة بالبنك:

- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب.
- الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين وحماية حقوق الأقلية منهم .
- استقلالية الإدارات المختصة بنظم الرقابة الداخلية.
- الفصل الواضح بين السلطات والتحديد الصريح للمسؤوليات لكافة إدارات البنك.
- توفير قنوات اتصال مفتوحة (عبر الهاتف، البريد الإلكتروني، والاجتماعات) مع المستثمرين بصورة مستمرة من خلال إدارة علاقات المستثمرين



مراقبي الحسابات

وفقاً للنظام الأساسي للجنة المراجعة، يتم تقديم الترشيحات المقترحة للتعين كمراقبي حسابات خارجيين للبنك من قِبَل لجنة المراجعة لمجلس إدارة البنك تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة للموافقة على تلك الترشيحات واعتماد الأتعاب السنوية المتعلقة بتعيين اثنين من مكاتب المراجعة كمراقبي حسابات. مع وجود مراقب حسابات لمراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية (IFRS) لكون البنك لديه شهادات إيداع دولية مقيدة ببورصة لندن.

يجب أن تكون الترشيحات المقترحة للتعين كمراقبي حسابات خارجيين للبنك من بين المراقبين المدرجين بقائمة البنك المركزي، مع الأخذ في الاعتبار أن يتم اختيارهم من بين الشركات المشهود لها بحسن السمعة والكفاءة، بالإضافة إلى كونهم معتمدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك لضمان خبرتهم وكفاءتهم وقدرتهم على مراجعة أعمال البنك.

وتدعيماً لاستقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين، تكون لجنة المراجعة هي المسئولة بصفة منفردة عن الإشراف الفني على أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، واختبار كفاءة عملهم في مجال مراقبة الحسابات، ومناقشة خطة المراجعة واعتمادها، وتقييم أدائهم، فضلاً عن اتخاذ القرارات في إنهاء تعاقداتهم أو تجديدها، بما لا يخالف أحكام القوانين المعمول بها.

كما تضمن لجنة المراجعة بشكل مستمر عدم مواجهة مراقبي الحسابات الخارجيين أية صعوبات خلال أداء عملهم، وكذلك التنسيق فيما بينهم وبين قطاع المراجعة الداخلية. بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود أية قيود تعيق الاتصال والتعاون بين الرئيس التنفيذي لقطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام ومراقبي الحسابات الخارجيين وكافة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

ويقوم أعضاء لجنة المراجعة بالاطلاع على التقارير الصادرة عن مراقبي الحسابات الخارجيين، ومناقشة ملاحظاتهم الواردة بها، ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتعلقة، وإخطار مجلس إدارة البنك بها، مصحوبة بتوجيهات وتوصيات لجنة المراجعة. وعلاوة على هذا، ولضمان استقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين ينبغي أن تقتصر خدماتهم على مهام المراجعة الخارجية فقط. وفي بعض الحالات، عندما يطلب من أحدهم أو جميعهم أداء أية مهام أخرى، يتوجب الحصول على موافقة لجنة المراجعة مسبقاً، قبل إسناد أية مهام لهم.

ويتم تعيين مراقبي حسابات خارجيين جُدد بشكل دوري، بناء على تعليمات البنك المركزي المصري في هذا الصدد.



الإفصاح والشفافية

يعمل البنك التجاري الدولي على خلق قيمة مضافة للمساهمين والمستثمرين وتعزيز العائد على استثماراتهم. ومن أجل هذا، يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في الإفصاح والشفافية مع المساهمين والمستثمرين، حيث يلتزم التزاماً كاملاً بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تُهم كافة الأطراف ذات العلاقة بشكلٍ دوري وموثق وذو مصداقية طبقاً للقواعد والإجراءات الملزمة، وذلك من خلال إدارة متخصصة وهي إدارة علاقات المستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك يقوم بالإفصاح عن كافة المعلومات (المالية وغير المالية) في ذات الوقت للكافة دون تفرقة أو تفاوت، وذلك من خلال قنوات الإفصاح المختلفة والتي تتمثل في الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك والذي يتضمن الصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين، والمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بالبورصات المُقَيَّد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها.

ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات المقررة لها، والتي تتَّمتل في القوائم المالية الدورية والسنوية (المُجمَّعة والمستقلة) والإيضاحات المُتَّمة لها بالإضافة إلى تقارير مُراقبي الحسابات، وكذلك تقرير مجلس الإدارة الدوري والسنوي في نسخته المُجمَّعة والمستقلة.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

ومن بين المعلومات غير المالية التي يلتزم البنك بالإفصاح عنها في الأوقات المُحددة لها أيضاً عن طريق قنوات الاتصال السالف ذكرها هيكل الملكية مُتضمناً من يمتلكون 5% أو أكثر من أسهم البنك، بالإضافة إلى تشكيل مجلس الإدارة وأية تغييرات تطرأ عليه، ونسبة تملك أعضاء المجلس لأسهم البنك. كما يفصح البنك عن تعاملات الداخلين. كما يلتزم البنك أيضاً بنشر مُلخص لأهم قرارات مجلس الإدارة والتي تتضمن اعتماد القوائم المالية الدورية السنوية وأية قرارات جوهرية من شأنها التأثير على سعر السهم وذلك فور انتهاء انعقاد المجلس وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع. كما يلتزم البنك بنشر الدعوة للجمعيات العامة العادية وغير العادية بالإضافة إلى الإفصاح عن قرارات الجمعيات فور انتهائها، ويتم ذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التنفيذية الخاصة بالبورصة المصرية والأوقات التي نصت عليها. هذا، ويقوم البنك أيضاً بالإعلان عن التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما فور صدور قرار السلطة المختصة في هذا الشأن.

كما يقوم البنك بإخطار البورصات المُقَيَّد بها والتي يتم تداول أسهمه فيها بالأحداث الجوهرية فور وقوعها لنشرها على شاشات التداول وعلى المواقع الإلكترونية الخاصة بها، ويقوم البنك بالإفصاح عنها على موقعه الإلكتروني أيضاً.

ويُداوم البنك التجاري الدولي على تحديث موقَّعة الإلكتروني بالمعلومات التي تُهم الأطراف ذات العلاقة والتي من بينها أهداف البنك، ورؤيته، وطبيعة نشاطه، والخدمات والمنتجات الجديدة التي يُطَلِّقها، والجوائز التي يتسلمها البنك تقديراً لمجهوداته.



أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم البنك التجاري الدولي بإصدار تقرير سنوي باللغة الإنجليزية يتضمن كلمة رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، ورؤية البنك واستراتيجيته وأهدافه، وتاريخ البنك وأهم المحطات التي مر بها. ويتضمن أيضًا المساهمين الرئيسيين، والإدارة العليا وآخر تشكيل لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام، وعدد مرات انعقاده. ويتضمن أيضًا اللجان غير التنفيذية المنبثقة من المجلس وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. كما يحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية السنوية المجمعّة والمستقلة وتقرير مراقب الحسابات. ويحتوي أيضًا على الأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك خلال العام، ونظرة على مجهودات البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. كما يضم أيضًا نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى نبذة عن الأنشطة المرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للبنك، والأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي.

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقرير مجلس إدارة سنوي باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم عرض النسخة العربية على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية طبقاً لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته ولانحته التنفيذية ووفقاً لما نص عليه قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، ويتم نشر نسخة الإنجليزية ضمن التقرير السنوي. ويضم تقرير مجلس الإدارة السنوي ملخص للقوائم المالية السنوية المجمعّة والمستقلة وموقف البنك المالي، بالإضافة إلى أهم إنجازات البنك التي تمت خلال العام، والأنشطة الرئيسية لقطاعات البنك، ومن بينها نظرة على مجهودات البنك في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات. كما يوضح التقرير الأنشطة المرتبطة بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية والبيئية للبنك، بالإضافة إلى الأنشطة التي قامت بها مؤسسة البنك التجاري الدولي. ويحتوي تقرير مجلس الإدارة السنوي على نظرة عامة على المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى ملخص تحليلي للقطاع المصرفي.

يعرض تقرير مجلس الإدارة السنوي أيضاً آخر تشكيل لمجلس الإدارة بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تشكيل المجلس خلال العام وعدد مرات انعقاده، بالإضافة إلى اللجان غير التنفيذية المنبثقة من المجلس وبصفة خاصة لجنة المراجعة وتشكيلها وعدد مرات انعقادها. كما يوضح التقرير أيضاً متوسط عدد العاملين بالبنك خلال العام ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة، ونظام الإثابة والتحفيز المتبع في البنك. كما يضم التقرير بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة.

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يضم بيانات الاتصال بالبنك وفريق علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال بهم. كما يضم أيضاً هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من أسهم البنك بالإضافة إلى هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول. ويحتوي أيضاً التقرير على التغييرات التي طرأت على مجلس إدارة البنك خلال العام وآخر تشكيل للمجلس، بالإضافة إلى صفة الأعضاء كونهم تنفيذيين أو غير تنفيذيين ومدى استقلاليتهم. كما يضم أيضاً بيان بأعضاء مجلس الإدارة من المساهمين والأعضاء غير المساهمين، بالإضافة إلى تاريخ انتهاء المدة القانونية للمجلس.

الموقع الإلكتروني

يتوفر لدى البنك موقع إلكتروني خاص على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية (www.cibeg.com). ويتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويتم تحديثه بالمعلومات بشكل مستمر. ويتيح الموقع التواصل مع البنك بسهولة وذلك من خلال إدارة متخصصة تلتزم بمتابعة الاستفسارات والرد على الرسائل التي تتلقاها من خلاله.

المخالفات المسجلة على البنك خلال العام 2023:

لم يتلقى البنك أية إخطار بمخالفات أو غرامات تنظيمية خلال عام 2023



علاقات المُستثمرين

إيماناً من البنك التجاري الدولي بأهمية تطبيق مبادئ حكومة الشركات، تقوم إدارة علاقات المستثمرين بإتاحة المعلومات المالية وغير المالية للمساهمين، والمستثمرين الحاليين والمرتبين، والمُحللين الماليين، بصورة دقيقة وموثقة وذات مصداقية وأن تكون مُتاحة في ذات الوقت.

وتلعب إدارة علاقات المُستثمرين دور حلقة الوصل بين إدارة البنك والمُساهمين، والمستثمرين، والمُحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني، حيث تعمل على فتح قنوات اتصال معهم وتوطيد العلاقة بهم. كما تقوم أيضاً بنقل وجهات نظر السوق المالي والاستثماري وتخوفات المُستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مُستمرة. واستناداً إلى علاقاته الوطيدة بالسوق الاستثماري ودرايته العميقة بالأحداث الداخلية والخارجية، يستطيع فريق علاقات المُستثمرين شرح أداء أسهم البنك للإدارة العليا ومجلس الإدارة إذا دعت الحاجة لذلك. هذا بالإضافة إلى كونها الإدارة المعنية بالتعامل مع البورصة المصرية والبورصات المُقيد بها والتي يتم تداول أسهم البنك فيها.

وتقوم الإدارة تنفيذ السياسة المعتمدة لإبقاء الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بالتطورات التي يُمكن أن يكون لها تأثير على سعر السهم أو الأداء المالي للبنك، مما يوفر لهم رؤية صحيحة لأداء البنك الحالي وتوقعات واقعية ومبنية على أسس سليمة لأدائه المُستقبلي. كما أن مجهودات فريق علاقات المُستثمرين تزيد من ثقة المُتعاملين على أسهم البنك وتُحقق مُعدلات سيولة عالية لأسهم البنك.

وتتبع إدارة علاقات المُستثمرين الرئيس التنفيذي والعضو المُنتدب وتقدم له تقاريرها الدورية، كما تُقدمها أيضاً إلى لجنة الحوكمة والترشيحات المُنتبقة من مجلس الإدارة.

وتتلقى إدارة علاقات المُستثمرين العديد من الطلبات للاجتماع بممثليها وبالإدارة العليا للبنك عن طريق البريد الإلكتروني والمُكالمات الهاتفية. وتقوم بالاستجابة لهذه الطلبات وتنظيم اللقاءات والاجتماعات بناءً على مدى إتاحة المواعيد، حيث يقوم فريق علاقات المُستثمرين بعرض أولويات البنك ورويته لتعريف المُستثمرين المُرتقبين بالبنك بشكل أكبر.

ومن بين الأنشطة التي يقوم بها مدير إدارة علاقات المُستثمرين خلال العام وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المُستثمرين والذي يتضمن الإشراف على إنشاء ومُتابعة قاعدة بيانات المُساهمين الحاليين والمرتبين من أجل الالتقاء بهم والتعرّف على تساؤلاتهم والرد عليها. كما يقوم أيضاً بتنفيذ سياسة الإفصاح وفقاً لقواعد القيد والإفصاح والإجراءات التنفيذية التابعة لها، واعتمادها من مجلس الإدارة، وتنظيم سير العمل والإشراف على المعلومات الصادرة عن البنك وضمان تطابقها مع قواعد الإفصاح المعمول بها.

ويقوم فريق علاقات المُستثمرين بالتواصل مع المُساهمين الحاليين، والمستثمرين المُرتقبين، والمُحللين الماليين، ووكالات التصنيف الائتماني عبر أدوات الاتصال المُختلفة السالف ذكرها، وتوفير المعلومات لهم بغرض شرح توجهات البنك، وخطته، وأدائه، وجودة محفظته الائتمانية وكذلك الرد على أي شائعات وأية معلومات مغلوطة يتم تداولها. كما تحرص إدارة علاقات المُستثمرين على تعريف السوق الاستثماري بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، وتقوم بتحديث الصفحة الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للبنك بصفة مُستمرة، والتي تتضمن كافة المعلومات الواجب توافرها تطبيقاً لقواعد الإفصاح والإجراءات التنفيذية لها.



المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يحدد ميثاق الأخلاق والسلوك المهني معايير السلوك والأخلاق المتوقعة من موظفي البنك التجاري الدولي من خلال تزويد الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة بإطار مرجعي شامل فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم تجاه البنك. ويحدد الميثاق ما هو متوقع من جميع الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة فيما يتعلق بمسائل الخصوصية والسرية وتضارب المصالح. ويهدف الميثاق إلى جعل البنك مكاناً آمناً ومنصفاً للعمل ويساعدنا على اجتياز المواقف الصعبة والمعقدة.

سياسة تعارض المصالح

تقدم سياسة تضارب المصالح إرشادات حول تحديد ومعالجة تضارب المصالح الفعلي والمحمّل الذي يشمل البنك وأنشطته، فضلاً عن حماية عملية صنع القرار في البنك، لتمكين المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح الآخرين من الثقة في عملية صنع القرار ولحماية نزاهة وسمعة البنك وموظفيه ومجلس إدارته. وتضع إطاراً لإدارة ومراقبة جميع حالات تضارب المصالح المحتملة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين والعملاء وأي من أصحاب المصالح.

الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش في بيئة العمل Workplace Anti-Harassment Policy

يلتزم البنك التجاري الدولي بتوفير بيئة عمل آمنة لجميع الموظفين، خالية من التمييز على أي أساس، وبلا أي شكل من أشكال التحرش في مكان العمل. لذا فإن البنك لن يتسامح مطلقاً مع أي شكل من أشكال التحرش، وسيتم التعامل مع جميع الوقائع المرتبطة بالتحرش بجدية والتحقيق فيها على وجه السرعة. وفي حالة ثبوت أي انتهاك لتلك السياسة، سوف يواجه الموظفون إجراءات تأديبية؛ قد تصل إلى الفصل من العمل. ويجب التنويه عن أنه سيتم التعامل مع جميع شكاوى التحرش بجدية وسرية.

سياسة إدارة المواهب Talent Management Policy

تهدف سياسة إدارة المواهب إلى ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك التجاري الدولي من خلال وضع عملية لتحديد وتطوير ورعاية المواهب والاحتفاظ بها بشكل مستمر في البنك، وتتكون السياسة من ركيزتين أساسيتين هما إدارة المواهب وتخطيط التعاقب الوظيفي على النحو التالي:

- التأكد من وجود مجموعة مناسبة وقادرة من المواهب التي يمكن الاستفادة منها وتهيئتها لضمان الاستمرارية الفعالة ونمو البنك التجاري الدولي. من خلال توفير طريقة عادلة ومنصفة وشفافة للتعرف على الموظفين الموهوبين وتطويرهم والاحتفاظ بهم
- ضمان إطار لسياسة إدارة الموهبة يساعد في طمأنة المستثمرين والعملاء وشركاء الأعمال والموظفين حول الأعمال التجارية من خلال نقل الثقة في المواهب المهمة واستمراريتها.
- توفير إطار عمل يقود التطورات التنفيذية الهامة، مع موازنة القيادة على مستوى الإدارة العليا مع الاحتياجات الاستراتيجية للبنك.
- تعزيز الرضا الوظيفي من خلال توفير مهام هادفة وصعبة للمواهب الرئيسية عبر مختلف الوظائف والأدوار والمسؤوليات.
- تشجيع الموظفين الموهوبين وتمكينهم من اكتساب الكفاءات التي تعدهم لتولى مهام كبرى في المستقبل.

سياسات التمويل المستدام

هي سياسة شاملة ومتقدمة صدرت في يناير 2021 وتمت مراجعتها على أساس سنوي لتعكس نضج البنك والتحديات العالمية. تؤكد السياسة على الالتزام بمجموعة واسعة من الأطر والمعايير المحلية والدولية، كما إنها تفرض إدماج معايير ESG عبر جميع خطوط الأعمال.

سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة Whistleblowing Policy

تهدف سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة إلى تشجيع العاملين على الإبلاغ عن أي انتهاكات للقوانين والتعليمات الرقابية السارية أو سياسات البنك أو غير ذلك من أية ممارسات غير مشروعة داخل بيئة العمل. تحدد السياسة القنوات التي يمكن لجميع العاملين الإبلاغ من خلالها في سرية تامة مع ضمان حماية المبلغ من أي ممارسات انتقامية أو التعرض لضرر نتيجة الإبلاغ عن أي ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية.



سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد إلى تعزيز مبادئ مكافحة الرشوة والفساد والمعايير الأخلاقية الخاصة بالبنك التجاري الدولي لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. كما تهدف إلى وضع مبادئ لتحديد ومنع الرشوة والفساد المحتملين من أجل حماية نزاهة وسمعة البنك التجاري الدولي. وقد تم صياغة هذه السياسة لضمان إحاطة جميع العاملين بالبنك التجاري الدولي بكيفية تحديد وإدارة المخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر السمعة فيما يتعلق بالفساد والرشوة.

سياسة التواصل مع الرقيب

تحدد سياسة التواصل مع الجهات الرقابية آلية وطريقة إدارة البنك لعلاقاته مع الجهات الرقابية والتحقق من الوفاء بالتزاماته تجاهها من خلال تحديد نقطة اتصال (وهي إدارة العلاقات الرقابية بقطاع الالتزام)، حيث تكون هي المسؤولة عن التواصل مع الجهات الرقابية المختلفة للتأكد من الوفاء بكافة المتطلبات الرقابية على نحو مناسب وبطريقة تتسم بالمهنية والشفافية.

سياسة مخاطر السلوك

تحدد هذه السياسة تعريفاً لمخاطر السلوك وما تعنيه بالنسبة لكل من البنك والعمل والسوق، ودور ومسئوليات كلا من خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة مخاطر السلوك المحتملة، وكيفية معالجتها من خلال الإجراءات والسياسات المعتمدة. وتوضح هذه السياسة المخاطر المحتملة المرتبطة بالسلوك المتبع من قبل البنك التجاري الدولي وموظفيه لحماية العملاء ودعم نزاهة السوق. كما توضح أهمية تطبيق مبدأ المعاملة العادلة للعملاء وأصحاب المصالح، وكذلك عواقب إساءة بيع المنتجات والخدمات المصرفية، وانتهاك القواعد والأعراف المصرفية والتلاعب بالأسواق.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

- يتحكم البنك بعمليات تداول الداخليين (من لهم حق الاطلاع على معلومات داخلية وجوهرية، هم أزواجهم/زوجاتهم وأولادهم القصر) على أسهمه طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، ويشمل ذلك:
- فترة الحظر هي فترة زمنية لا يسمح خلالها لأعضاء قائمة الداخليين بالتداول على أسهم البنك التجاري الدولي (سواء الشراء أو البيع)، سواء الأسهم المحلية أو شهادات الإيداع الدولية أو شهادات الإيداع الأمريكية. يتم إعلان فترة الحظر قبل الإعلان عن أي حدث أو معلومات جوهرية.
 - يتم الإعلان عن فترة الحظر من رئيس إدارة الحوكمة ويتم تحديد مدتها وفقاً للقواعد المحلية والأجنبية وتعليمات الجهات الرقابية.
 - يتمتع كافة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة بحرية التداول على أسهم البنك في غير فترات الحظر، مع مراعاة خلو التداول من المضاربة.
 - تقوم إدارة الحوكمة بتحديث قائمة الداخليين بصفة دورية لإرسالها إلى البورصة المصرية يجب أن تتم تعاملات الداخليين على أسهم البنك (بيع أو شراء) على نموذج التداول المحدد وبعد موافقة مسبقة من رئيس إدارة الحوكمة، وذلك طبقاً للقواعد وتعليمات الجهات الرقابية المختصة.

سياسة الإفصاح

تهدف سياسة الإفصاح إلى إتاحة المعلومات المتعلقة بأنشطة البنك التجاري الدولي لكل أصحاب المصالح. كما توضح سياسة الإفصاح، المبادئ والممارسات والإجراءات وتحدد فئات واضحة من المعلومات فيما يتعلق بالإفصاح. بالإضافة إلى ذلك تحدد سياسة الإفصاح طرق ووسائل وأنواع ودورية الإفصاح.



المسؤولية الاجتماعية والبيئية

التمويل المستدام (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة) في البنك التجاري الدولي

يلتزم البنك التجاري الدولي بإرشادات وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتمويل المستدام، بما في ذلك الخطابين الدوريين للبنك المركزي المصري بشأن التمويل المستدام، خطاب رقم 247 الصادر بتاريخ 18 يوليو 2021، وخطاب رقم 737 الصادر بتاريخ 3 نوفمبر 2022، بالإضافة إلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 108 الصادر بتاريخ 5 يوليو 2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية.

منذ عام 2013، كان البنك التجاري الدولي رائداً إقليمياً ومبتكراً في مجال التمويل المستدام، بهدف دفع عجلة التحول من خلال تقديم خدمات ومنتجات وبرامج تمويل مستدامة مبتكرة لتلبية احتياجات البيئة والمجتمع ككل، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بما يتماشى مع رؤية مصر 2030، واستراتيجية مصر الوطنية للتغير المناخي 2050 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) وفي يونيو 2020، أجرى البنك التجاري الدولي عملية إعادة هيكلة رئيسية من خلال دمج أنشطته المتعلقة بالاستدامة تحت إدارة واحدة وهي إدارة التمويل المستدام، وذلك في إطار هيكل حوكمة متين للتمويل المستدام. وقام البنك بإرساء الركائز المؤسسية للتمويل المستدام لتصبح محورا لدعم نموه، وخلق القيمة، ودمج الاستدامة في جميع قطاعات البنك، وكانت الركائز بمثابة أساسا للتحول الشامل للنظام البيئي والمجتمعي داخل البنك، وكذلك بالنسبة لعملائنا:

أ. هيكل حوكمة التمويل المستدام:

عزز البنك التجاري الدولي هيكل حوكمة الاستدامة الخاص به والذي يتيح دمج مبادئ ESG في جميع عملياته وأنشطة أعماله. وينعكس التزام مجلس إدارة البنك والإدارة العليا من خلال منظومة تبدأ بلجنة الاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ثم اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام ثم رئيس قطاع التمويل المستدام الذي يرأس القطاع. لجنة الاستدامة المنبثقة من مجلس الإدارة: تم إنشاؤها من قبل مجلس الإدارة لضمان إدراج التمويل المستدام في جدول أعمال البنك، وأن يكون هناك تفاعل مستمر ونشط مع مسائل الاستدامة عبر البنك. اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام: هي لجنة متعددة الأطراف تشمل ممثلين من مجلس الإدارة ومن أطراف متعددة من الإدارة التنفيذية العليا ومهمتها تعزيز وتوجيه وتمكين ومراقبة قطاع التمويل المستدام بما يتفق مع احتياجات الأعمال للبنك وأفضل الممارسات الدولية.

قطاع التمويل المستدام: يمثل القطاع وحدة محورية تضمن تعميم الاستدامة كعنصر أساسي من عناصر أنظمة واستراتيجيات وثقافة البنك، ومن ثم فإن قطاع التمويل المستدام مسؤول عن دمج الاستدامة والمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع مهام ووظائف البنك.

ب. سياسة التمويل المستدام وهيكل الأطر:

يتمتع البنك التجاري الدولي ببنية تحتية واضحة وشاملة لأطر الاستدامة تتوافق مع الأطارات والمعايير المحلية والعالمية، وتعزز التزام البنك نحو المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويتبع البنك الشفافية والموضوعية خلال إعداد التقارير والإفصاح.

- **تقرير الاستدامة:** ينشر البنك التجاري الدولي تقريره السنوي للاستدامة وفقا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) منذ عام 2015. وبالنسبة لعامي 2020 و 2021، شمل تقرير البنك للاستدامة أيضا إفصاحات مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB).



- مبادئ الخدمات المصرفية المسنولة (PRB) التابعة للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: يعد البنك التجاري الدولي أحد الموقعين المؤسسين منذ عام 2019. في يونيو 2023 نشر البنك التجاري الدولي تقريره الثالث حول تنفيذ مبادئ المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للخدمات المصرفية المسنولة (PRB) مع التركيز على تأثيرات المناخ والشمول المالي.
- تحالف صافي الانبعاثات الكربونية (NZBA): يعتبر البنك التجاري الدولي هو أحد الموقعين المؤسسين لهذا التحالف في أبريل 2021 وقد حدد البنك أهدافا للصناعات كثيفة الكربون ويعمل بجدية من أجل تحقيق هذا التحول.
- مبادئ خط الاستواء: يلتزم البنك التجاري الدولي بهذا الإطار ونشر تقريره الأول في الربع الأخير من عام 2022.
- الالتزام البنك بالصحة المالية والشمول المالي (PRB Commitment to Financial Health & Inclusion) يعد البنك التجاري الدولي أحد الموقعين المؤسسين في نوفمبر 2021 وتم إصدار التقرير الأول للبنك التجاري الدولي كجزء من تقرير برنامج التمويل الدولي "الالتزام بالشمول المالي والصحة" - يوليو 2023.
- الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC): يلتزم البنك التجاري الدولي بالتوافق مع متطلبات الإطار ويشارك ضمن مجموعات العمل التابعة له.
- فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD): يلتزم البنك التجاري الدولي بقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية المتعلقة ب TCFD. كان البنك التجاري الدولي أول بنك في مصر يدعم TCFD في عام 2020، وقد نشر أول تقرير له في TCFD كجزء من التقرير السنوي المقدم لمجلس الإدارة في مارس 2023. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم البنك بنشر تقرير TCFD مع التركيز على الركائز الأربع الرئيسية: الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والمعايير والأهداف قبل نهاية عام 2023. كما يعمل البنك التجاري الدولي حاليا على دمج إدارة مخاطر المناخ في إطار إدارة المخاطر الحالي.
- مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون: منذ عام 2018 يقوم البنك بالإفصاح، وتصنيفه الحالي "B" نطاق الإدارة.
- تقرير البصمة البيئية منذ 2020/2019 كتطوير لتقارير البصمة الكربونية: منذ أن بدأ البنك التجاري الدولي في إعدادها في عام 2018، حقق البنك تقدما كبيرا في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 22٪ عبر النطاقات 1 و 2 و 3.

ج. نظم إدارة الاستدامة:

هو عبارة عن نظم لإدارة الاستدامة التي تتيح التحول المتكامل ومتعدد المسارات والذي يتضمن إدراج الاستدامة في جميع سياسات البنك وإجراءات التشغيل الموحدة وبناء القدرات والبيانات والمراقبة والإفصاحات.

نظام إدارة المخاطر البيئية و المجتمعية (ESRM): في عام 2016، اعتمد البنك معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية (IFC PS)، وفي عام 2017، اعتمد المعايير البيئية و المجتمعية للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. يسمح نظام ESRM للبنك بتحديد وإدارة مدي تعرضه لمخاطر البيئية والاجتماعية في العمليات واتخاذ القرارات التمويلية. كما أنه يجعل الأعمال أكثر مرونة وابتكارا مع تمكين البنك من تزويد قاعدة عملائه بالأدوات والمنتجات للمساعدة في انتقالهم إلى نماذج أعمال أكثر مسؤولية.

تكامل نظام الاستدامة: اعتمد البنك التجاري الدولي نهجا منظما لدمج المعايير البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات بشكل متكامل في عمليات البنك وأنشطته، والذي يعد بمثابة عامل تمكين لتنفيذ كل من سياسة واستراتيجية التمويل المستدام. يستلزم بناء النظام مراجعة السياسات والإجراءات، وبناء القدرات، ورقمنة البيانات، والرصد وإعداد التقارير. ومن المهم بشكل خاص دور إدارة البيانات والتحليلات في المساعدة على مراقبة أداء المعايير البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات والإبلاغ عنها، بما في ذلك ما يلي:

- قياس تأثير العملاء وقطاعات الصناعة والقطاعات الفرعية على المجتمع والبيئة.
- قياس الربحية وتأثيرات ESG حسب العميل والصناعة والقطاع
- قياس البصمة البيئية من حيث الموارد المادية واستهلاك الطاقة



د. استراتيجية التمويل المستدام

قد تم دمج استراتيجية التمويل المستدام للبنك التجاري الدولي في الاستراتيجية المؤسسية للبنك، مما يضمن دمج التمويل المستدام في جميع أنحاء البنك، مع التركيز على إدارة المخاطر وتوليد الإيرادات والسمعة والبصمة البيئية. وتتولى ثمانية مسارات عمل لنظم واستراتيجية التمويل المستدام تنفيذ عملية التحول عبر إدارات البنك:

إدارة المخاطر	قيادة البنك نحو الأطر البيئية والاجتماعية والمخاطر المناخية المتطورة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
الخدمات المصرفية للشركات والعلاقات المؤسسية	ضمان تقدم البنك في قيادة التحول نحو التنمية المستدامة في مصر ودعم توليد الإيرادات والنمو.
التجزئة المصرفية والشمول المالي	إدخال البعد البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قطاع التجزئة مع ضمان التمكين المالي للقطاعات المهمشة والقطاعات غير المستغلة.
الاستثمار المباشر	دمج أبعاد ESG في محفظة الاستثمارات المباشرة التابعة للبنك والاستثمار في الأعمال المستدامة.
البصمة البيئية	التوافق مع التوجهات الوطنية والدولية مع السعي إلى أن يصبح بنكاً محايداً للكربون من خلال تنفيذ التدابير المطبقة على محفظة البنك وعملياته الداخلية.
التواصل والعلامة التجارية	دمج الاستدامة وربطها بالعلامة التجارية للبنك مع التواصل داخلياً وخارجياً لتفعيل مبادئ ESG.
التعليم	توفير التعليم وبناء القدرات لدعم التمويل المستدام ومبادئ ESG داخلياً وخارجياً.
رقمه البيانات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	تطوير أدوات رقبته البيانات على وجه التحديد مع التركيز على النظم البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بالبيانات وتدابير الاستدامة.

ه. التعلم والاتصال الخاص بالتمويل المستدام:

يعد التواصل وبناء القدرات عنصراً استراتيجياً وحيوياً يحد على المشاركة الوطنية والعالمية ويغرس الاستدامة كجزء من العلامة التجارية للبنك. يسير هذا بالتوازي مع الوعي بالتمويل المستدام والتعليم وبناء القدرات للمهارات اللازمة لتحويل النظام. يقدم البنك تدريباً عاماً ومتخصصاً في مجال التمويل المستدام لموظفيه في جميع الإدارات. كما يقدم التدريب لعملائه ضمن برامجه المميزة مثل برنامجي: "استدامة القطاعات" و "استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة".

و. الابتكار في التمويل المستدام:

يؤمن البنك التجاري الدولي بمسؤوليته في أن يكون رائداً في مجال التمويل المستدام في مصر والمنطقة، من خلال تقديم منتجات ومبادرات ومشروعات مبتكرة في مختلف المجالات. في عام 2021، طرح البنك أول سندات خضراء للشركات إلى مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. أما بالنسبة للإفصاحات المبتكرة للتمويل المستدام، فقد قم بتطوير تقرير البصمة الكربونية ونشر تقرير لبصمة البيئية، وتقرير تقييم تأثير السندات الخضراء، وتقرير تقييم الأثر الخاص بالمبادئ المصرفية المسؤولة (PRB) كما أنشأ البنك برنامجي "استدامة القطاعات واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة"، مما يوفر بناء القدرات للعملاء لتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وفي عام 2023، بدأ البنك العمل على منصة رقبته البيانات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تعكس التزام البنك التجاري الدولي بإنشاء حوكمة البيانات بالإضافة لاستخدام أحدث التقنيات وتعزيز الابتكار الرقمي مع الحد من المخاطر المرتبطة بها. يدرك البنك التجاري الدولي القوة التحولية للرقمنة في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجارب العملاء، ودفع الشمول المالي وخلق القيمة.



تصنيفات وتقديرات ESG:

وقد تم إدراج البنك التجاري الدولي في العديد من المؤشرات المعترف بها على النحو التالي:

التصنيف الحالي	وكاله التصنيف
Constituent	FTSE4GOOD
Constituent	BLOOMBERG GEI
B- (Management)	CDP
A	MSCIESG
30	S&P (CSA)
23.18	SUSTAINALYTICS
Constituent	S/P EGX ESG

الأنشطة الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع

أنشأت مؤسسة البنك التجاري الدولي عام 2010، وهي مؤسسة غير هادفة للربح وتركز على تحسين خدمات الرعاية الصحية في مصر مع تحقيق أثر إيجابي مستدام على المصريين من الشباب. وقد قام البنك بإطلاق المؤسسة استكمالاً لإنجازاته المحققة على صعيد أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال العشر سنوات الأخيرة، وذلك بهدف التحول من النطاق التقليدي لتقديم التبرعات والأعمال الخيرية إلى إطلاق المبادرات والمشروعات ذات المردود الإيجابي المستدام على أبناء المجتمع المصري الأكثر احتياجاً لخدمات الرعاية الصحية عالية الجودة.

ويقوم البنك التجاري الدولي بتخصيص 1.5% من صافي أرباحه السنوية لدعم أعمال المؤسسة، والتي تتمثل أهدافها في تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية والتغذية في مصر وخاصة الأطفال الأشد احتياجاً ممن لا يحظون بالتغطية الملائمة لخدمات الرعاية الصحية. ومن ثم تقوم مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتعاون مع العديد من مؤسسات الرعاية الصحية الأكثر رواجاً وانتشاراً على مستوى الجمهورية من أجل ضمان توظيف الموارد المخصصة بالشكل الأمثل مع تحقيق نتائج إيجابية مستدامة، وبالتالي التأكد من حصول الأطفال الأشد احتياجاً على خدمات الرعاية الصحية التي يستحقونها من أجل التمتع بحياة صحية وسليمة.

لا تعتبر مؤسسة البنك التجاري الدولي مجرد مؤسسة تقدم التبرعات والمنح، ولكنها تعتبر شريك نشط في المشاريع التي تشارك فيها في ضوء إيمانها بالدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه في كافة المشروعات والمبادرات التي تعمل بها من خلال متابعة تلك المشروعات والتأكد من تنفيذها في أسرع وقت ممكن مع ضمان قدرتها على تحقيق أثر إيجابي ملموس بصفة مستدامة. وقد حصلت مؤسسة البنك التجاري الدولي على الكثير من الجوائز المرموقة من جانب العديد من المؤسسات البارزة، وذلك تقديرًا لإسهامات المؤسسة على صعيد أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في آسيا والشرق الأوسط في 2021، "أفضل بنك مستدام للعام - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" في 2022، "أفضل مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات في آسيا والشرق الأوسط" في 2021، "أفضل بنك مستدام للعام" في 2021، "الريادة المالية في استدامة المجتمعات في الشرق الأوسط" في 2021.

